سد النهضة الأثيوبي والأوضاع المائية لدول حوض النيل

دكتور

محمود محمد محمود برعي

الملخص

أعلنت أثيوبيا في فبراير ٢٠١١ عن عزمها إنشاء سد على النيل الأزرق، والذي يعرف بسد هيداسي على بعد ٢٠-٤٠ كم من الحدود السودانية بسعة تخزينية تقدر بحوالي ١٦.٥ مليار متر مكعب أسند إلى شركة ساليني الايطالية بالأمر المباشر وأطلق عليه مشروع إكس وسرعان ما تغير الاسم إلى سد الألفية الكبير ووضع حجر الأساس في الثاني من نيسان/أبريل ٢٠١١، ثم تغير الاسم للمرة الثالثة في نفس الشهر ليصبح سد النهضة الأثيوبي الكبير وهذا السد هو أحد السدود الأربعة الرئيسية التي اقترحتها دراسة مكتب الاستصلاح الأمريكي.

الكلمات الافتتاحية: المصادر المائية- الأنهار- الماء- سد النهضة- القانون الدولي.

Abstract:

In February 2011, Ethiopia announced its intention to construct a dam on the Blue Nile, which is known as the Hidassi Dam, 20-40 km from the Sudanese border, with a storage capacity of about 16.5 billion cubic meters. The Grand Millennium Dam and the foundation stone was laid on the second of April 2011, then the name was changed for the third time in the same month to become the Grand Ethiopian Renaissance Dam. This dam is one of the four main dams proposed by the study of the American Reclamation Office.

Key words: Water resources - rivers - water - Renaissance Dam - international law.

المقدمة

من الأمور المسلم بها أن الماء هو أساس، ومصدر الحياة لجميع الكائنات الحية على وجه الكرة الأرضية، ومن المصادر المائية التي تستمد منها المياه العذبة نذكر مياه الأنهار، وقد ساهمت الأنهار في توثيق وتوطيد العلاقات بين الشعوب والأمم فهي مصدر النمو والإزهار، حيث أن معظم الحضارات القديمة قامت على ضفافها الأنهار، نذكر منها حضارة بلاد الرافدين التي قامت على ضفاف نهري دجلة والفرات، وكذلك الحضارة الفرعونية التي قامت على ضفاف نهر النيل.

وتستخدم الانهار في العديد من الأغراض، فهي أحد أهم مصادر الحصول على المياه الصالحة للشرب والزراعة وتوليد الكهرباء، فضلا عن كونها مصائد للأسماك بالإضافة الى الملاحة، واستخدامها كطرق دولية تربط بين الدول، ومن التناقض أن أغلب الأنهار التي تعتبر وسيطا لربط مختلف الشعوب والثقافات والحضارات، أصبحت تمثل حاجزا رسميا يفصل بين الثقافات والحضارات والصراع فيما بينهم(١).

ونظرا لأن العديد من الدول تكون مشتركة في مجرى مائي نهري واحد، ولأن كل دولة تسعى لاستخدام أكبر حصة من مياه النهر وفقا لما يخدم مصالحها دون النظر الى مصالح الدول الأخرى، فكان هذا مدعاة لحدوث شقاق ونزاعات بين هذه الدول حول تقاسم مياه الانهار.

ومع ذلك استغرق وضع القانون الدولي عن الانهار واستخداماتها ملاحية، أو غير ملاحية زمنا طويلا، ونظرا لتعدد التعريفات وتناقض المصالح تعددت اشكال

---

(١) محمد فؤاد رشوان: تسوية النزاعات حول الانهار الافريقية، المكتب العربي للمعارف، بدون تاريخ، ص١١.

الاتفاقات والمعاهدات والاعراف، ونتج عن ذلك تفاقم الصراعات الدولية، مما دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥ في الدورة الـ ٢٥ لها الى تكليف لجنة القانون الدولي بدراسة وضع قانون دولي لاستخدام المجاري المائية للاستخدامات غير الملاحية، وتم اقرار إطار قانوني في شكل اتفاق دولي إطاري عام ١٩٩٧ بأغلبية ١٠٤ صوت، واعتراض ٣ دول هي الصين وتركيا وبورندي، وامتناع ٢٧ دولة منها مصر وفرنسا واثيوبيا(١).

وبالنسبة لحوض نهر النيل، فإنه يضم ١١ دولة عبر منبعين كبيرين، الأول هو منبع النيل الأبيض، علي منابع البحيرات الاستوائية العظمي، في منتصف قارتنا الأفريقية، ويضم ست دول وهي، كينيا، وأوغندا، وتنزانيا، ورواندا، وبوروندي، والكونغو الديمقراطية، والذي يساهم بنحو ١٥ %من إجمالي مياه نهر النيل، بما يعادل ١٢ مليار متر مكعب سنوياً، والمنبع الثاني، وهو الأهم والأغزر مائياً، والأقرب مسافة لمصر، وهو المنبع الشرقي لنهر النيل، والذي يضم إثيوبيا، وعلي استحياء جزءا حدوديا صغيرا ارتريا يرسمه نهر عطبرة، وهو مصدر لتدفقات ٨٥ %من مياه النهر، بما يقترب من ٧٢ مليار متر مكعب سنوياً(٢).

وتعتبر العلاقة بين مصر ودول حوض النيل وثيقة، عبر مختلف المراحل التاريخية، وفي العصر الحديث أخذت العلاقات بين مصر ودول حوض النيل أشكالا عديدة ما بين التعاون في المصالح المشتركة والتبادل التجاري والروابط السياسية

(١) مغاوري شحاتة دياب: نهر النيل بين التحديات والفرص، المكتبة الاكاديمية، ٢٠١٢، ١٢٩.
(٢) سمير فرج: استراتيجية مصر نحو دول حوض نهر النيل ، مقال منشور في أخبار اليوم بتاريخ ٢٩سبتمبر٢٠١٧.

والدبلوماسية والامنية والسعي نحو تحقيق التنمية الشاملة[١].

فقد سعت مصر منذ القدم الى تنظيم علاقتها بدول حوض النيل، والاتصال الدائم بها بالاتفاق على الاسلوب الأمثل لاستغلال مياه نهر النيل، بما يعود على كل دول الحوض مع الحفاظ على حق مصر التاريخي في مياه نهر النيل، وبالفعل نجحت مصر في ذلك من خلال عقد العديد من الاتفاقيات سواء على المستوى الثنائي أو الاقليمي، يصل عددها الى أكثر من ١٥ اتفاقية وقع بعضها إبان فترات الاستعمار، وهو ما سوف نعرض له خلال دراستنا لهذ الموضوع[٢].

وسد النهضة موضوع البحث هو اقتراح امريكي عرف باسم سد بوردر في الدراسة الامريكية التي اجريت على حوض النيل الازرق، وبعد أن أطمأنت اثيوبيا لمصدر التمويل والدعم الامريكي والدولي، أعلنت الحكومة الاثيوبية في الثاني من ابريل ٢٠١١ تدشين مشروع سد النهضة لتوليد الطاقة الكهرومائية ، وعلى بعد نحو ٢٠-٤٠ كم من حدود اثيوبيا مع السودان بتكلفة تبلغ نحو ٤.٨ مليار دولار، ويعد (ميليس زيناوي) رئيس الوزراء الاثيوبي الراحل الاب الروحي لهذا المشروع، فهو من تبناه وأحياه، فقد كان طموحا يتطلع لأن يصبح زعيما لأثيوبيا، كي يوظف أصوات الشعب لمصلحته[٣].

ويجب أن نأخذ في الاعتبار مفهوم الأمن المائي أحد أهم زوايا التعامل

(١) مهيرة عماد السباعي: القضايا الافريقية من المنظور الاعلامي، العربي للنشر والتوزيع، بدون تاريخ، ٦٢.

(٢) أحمد على سليمان: الماء والأمن القومي المصري، كتاب الجمهورية، نوفمبر ٢٠١٠، ص١١٤.

(٣) اشرف البارودي: دائرة العطش ، المجلد الأول، بدون تاريخ ، ص١٥٦، منشور على gooogle books

المنهجي والتطبيقي مع قضايا مياه نهر النيل، باعتبار أن هذا المفهوم ينطوي على أبعاد شاملة لا تقتصر فقط على اعتبارات الأمن المادي التقليدي، المرتبطة باستخدامات القوة، وإنما تمتد إلى مختلف جوانب تأمين احتياجات المجتمع من الموارد المائية، واستخداماتها المختلفة في متطلبات التنمية[١]، وتتعدد العوامل التي تهدد الأمن في مصر بين عدم الاستقرار في علاقة مصر بدول حوض النيل، والتغيرات المناخية، والزيادة السكانية، هذا رغم ثبات الايراد المائي لمصر عند ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويا[٢].

أهمية البحث

يعتمد أكثر من نصف سكان العالم على الموارد المائية التي يتقاسمها أكثر من بلد، سواء المياه السطحية للأنهار، والبحيرات العابرة للحدود، أو المياه الجوفية، ومن هنا جاءت أهمية هذا البحث من أجل الوقوف على القوانين الدولية الحاكمة لمياه الانهار العابرة للحدود.

ان مياه نهر النيل ترتبط ارتباطا وثيقا بالأمن القومي المصري، لذلك سوف نتعرض في هذا البحث الى ذكر بعض الاتفاقيات الدولية التي تحكم هذا الموضوع.

كما تأتي أهمية هذا البحث للوقوف على مدى طبيعة حقوق كل دول مشاطئة على مياه نهر النيل والالتزامات المتبادلة بين الدول المشاطئة وبعضها البعض، ومدى مسئولية الدول المشاطئة عما يقع من ضرر من جراء الاستخدام.

---

(١) أحمد ابراهيم محمود: حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٤٤.

(٢) مهيرة عماد السباعي: مرجع سابق، ص٦٥.

إن مصر بلدا اعتمد ازدهارها على نهر النيل منذ القدم، ومن ثم فهي تتمتع بحقوق مكتسبة في مياه النهر تعلو حقوق سواها من الدول، نظرا لأنها تعد من الناحية التاريخية المستخدم الأول لهذه المياه، لذلك جاء هذا البحث لتوضيح ذلك.

وإذا كنا سنتحدث عن مشكلة المياه في مصر، فإننا نؤكد أنها جزء من مشكلة عالمية تعاني منها معظم المجتمعات، وهي مشكلة ناجمة عن محدودية المياه العذبة على المستوى العالمي، وما صاحبه من الزيادة الكبيرة في عدد السكان.

أهداف البحث

جاء الهدف من هذه الدراسة من أجل توضيح الآتي:

- اولا : التعرف على مفهوم الأنهار الدولية وتطور هذا المفهوم ومعايير وأوصاف الانهار الدولية.
- ثانيا : رسم لمحة جغرافية تاريخية لحوض نهر النيل مع ذكر العلاقة بين مصر ودول حوض النيل قديما وتطورها في العصر الحديث.
- ثالثا : التأكيد على مبدأ الانتفاع المنصف بمياه نهر النيل لجميع دول حوض نهر النيل.
- رابعا : عرض جميع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحوض النيل في ظل القانون الدولي من أجل الوقوف على الجدل السائد حول سد النهضة الاثيوبي، والتحديات المواجهة له.

اشكالية البحث

الموارد الاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة، والدليل على ذلك ان اغلب الصراعات منذ القدم كانت حول هذه الموارد، وقد زاد الارتباط مؤخرا خاصة بعد رسم

الحدود السياسية بين الدول المختلفة، من هنا جاءت اشكالية البحث التي فرضت العديد من التساؤلات لعل أهمها: هل يؤدي بناء سد النهضة الاثيوبي الى حدوث مثل هذا الصراع السياسي، هذا إذا افترضنا انه غير موجود.

وهناك العديد من التساؤلات الأخرى فرضتها علينا طبيعة البحث سوف نحاول ان نجيب عنها في هذه الدراسة وهي كالآتي:

- اولا : ما مفهوم الانهار الدولية مع توضيح أهمية الأنهار في الحضارات؟
- ثانيا : كيف رسمت مصر علاقاتها بدول حوض النيل على مر العصور المختلفة؟
- ثالثا : لماذا يشكل نهر النيل بالنسبة لمصر والمصريين قضية أمن قومي مائي، وتوضيح الاستراتيجية المصرية من أجل ذلك؟
- رابعا : في ضوء القانون الدولي، هل سيؤدي بناء سد النهضة الاثيوبي الى وفاق ام الى نزاع بين أهم دول حوض النيل وهي مصر والسودان واثيوبيا؟

منهج البحث

استعنت في دراستي لهذا الموضوع بالمنهج التحليلي وذلك لمناسبته للموضوع حيث انتقلت فيه من عنصر وتحليله الى عناصر اخرى، كما استعملت احيانا المنهج التاريخي حيث ان الدراسة تقتضي مراجعة بعض العناصر وتطورها عبر مراحل مختلفة، خاصة إذا تعلق الأمر بالاتفاقيات الموروثة كاتفاقيات حاكمة.

خطة البحث

من أجل الإلمام بكل نواحي هذا الموضوع ارتأيت أن أقسم بحثي الى مبحث تمهيدى وأربعة مباحث ، وقد راعيت التدرج من أجل الوصول الى أفضل النتائج، وهي كما يلي:

المبحث التمهيدى : تعريف الأنهار وانواعها

المبحث الأول : العلاقات بين مصر ودول حوض النيل

المبحث الثانى : الأوضاع المائية لدول حوض النيل وبوادر الصراع

المبحث الثالث : سد النهضة الاثيوبي ودوافع اثيوبيا في بناءه

المبحث الرابع : تأثيرات سد النهضة

المبحث التمهيدى
تعريف الأنهار وانواعها

أولا: التعريف اللغوي والاصطلاحي للنهر:

١ـ التعريف اللغوي

إن كلمة "نهر" في اللغة تعنى كما جاء في قاموس المعاني (نهر الماء) أي جرى الماء في الأرض وجعل لنفسه مجرى، و(نهر الشيء) أي سال بقوة، و(نهر الأرض) أي حفرها وأجرى فيها مجرى[١]، وعليه فإن النهر يمثل وعاء الماء، وقد وردت هذه الكلمة في عدة مواضع بالقرآن الكريم قوله تعالى (.. إِنَّ اللّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ ..)[٢] ، وقوله تعالى عن صاحب الجنتين (..وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهَرًا)[٣] ، كما وردت عن ثواب المتقين في دار الآخرة (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ)[٤]. وفي الصحاح نهرت النهر: أي حفرته، ونهر الماء إذا جرى في الأرض وجعل لنفسه نهرا، وأنهرت الدم، أي أسلته، وأنهرت الطعنة: أي وسعتها، واستنهر الشيء: أي اتسع[٥].

٢ـ التعريف الاصطلاحي

يقصد بالنهر اصطلاحا: تلك " الوحدة المائية التي تتكون من منابع النهر ومجاري المياه وما يتصل بها من بحيرات، وما يسير به مجراه يكون حوضاً واحداً، ينتهي في بحر أو بحيرة داخلية تسمى المصب، ويدخل فيه مجاري المياه التي تسير

---

(١) معجم المعاني الجامع www.almaany.com .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٤٩.

(٣) سورة الكهف ، الآية : ٣٣.

(٤) سورة القمر، الآية : ٥٤.

(٥) أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري: تاج اللغة العربية وصحاح العربية، مراجعة محمد محمد تامر وأخرون، دار الحديث القاهرة، ٢٠٠٩، ص١١٧٢.

تحت الأرض وتكون متصلة بالنهر " أي المياه الجوفية [١].

ثانيا: التمييز بين الأنهار الوطنية والأنهار الدولية

قديماً لم تكن هناك تفرقة بين الأنهار الوطنية والأنهار الدولية، وكانت الدول تمارس حقوقها على الأنهار الجارية في إقليمها بدون أسس، أو قواعد تراعي من خلالها حقوق باقي الدول المستفيدة من النهر والمشتركة معها في ذات المورد الطبيعي، إلا أنه أمام التقدم الحضاري والصناعي والزيادة الكبيرة في عدد السكان ازدادت أهمية الأنهار باعتبارها أحد مصادر المياه العذبة[٢].

ومن هنا فإن فكرة التميز بين النهر الوطني والنهر الدولي لم تكن معروفة أو متداولة قبل نشوء وظهور مفهوم السيادة، كما وتجدر الإشارة إلى أن القانون الدولي العام صنف الأنهار إلى نوعين وذلك حسب مركزها القانوني، ولاسيما أن لكل نوع من هذين النوعيين قواعد خاصة يخضع لها سواء من حيث الملكية، أو الاستغلال، أو الملاحة، وهذا ما سنعمل على توضيحه في السطور القادمة.

١- الاحواض النهرية الوطنية

تعرف الأنهار الوطنية بكونها تلك الأنهار التي: (لها مجرى مائي يقع من منبعه إلى مصبه في إقليم دولة واحدة، كنهر بردى في سوريا، ونهر البارد في لبنان، ونهر السين في فرنسا ونهر التايمز في إنكلترا)[٣]، ويخضع النهر الوطني

(١) محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولي العام ، دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٦٣، ص٣٥٦.

(٢) مساعد عبد العاطي شتيوي عبد العال: القواعد القانونية التي تحكم استخدامات الأنهار الدولية الدولية في غير الشئون الملاحية، رسالة دكتوراة ـ جامعة القاهرة ـ كلية الحقوق ـ ٢٠١٢، ص٩

(٣) صبحي أحمد زهير العادلي ، النهر الدولي ...المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي

لسيادة الدولة التي يجري في إقليمها، وعليه فإنها وحدها لها حق تنظيم الاستفادة من مياهه[١]، والأنهار الوطنية هي التي استقر العرف الدولي على اعتبارها من المياه الداخلية، ويكون النهر في هذه الحالة خاضعا لسيادة تلك الدولة، ولها الحق في استغلال موارده، وتقتصر الملاحة فيه على بواخرها وحدها[٢].

كما قد تنشأ خلافات حول تقاسم مياه النهر في السياق المحلي للدول، وقد يكون للوحدات الفيدرالية المختلفة للدولة التي يتدفق عبرها نهر، على سبيل المثال، اختلافات ووجهات نظر قوية

فيما يتعلق بتقاسم مياه النهر، وتعد القواعد والمبادئ المختلفة التي طورتها عدة عقود من قبل مختلف الولايات الفيدرالية المتنافسة داخل الولايات المتحدة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بتقاسم موارد مياه النهر بارزة وساهمت في تطور القانون الدولي بشأن هذه القضية أيضًا، فقد استمرت الادعاءات داخل الولايات المتحدة فيما يتعلق بتقاسم مياه الأنهار بين وحداتها الفيدرالية لفترة طويلة، وكان على المحكمة العليا في الولايات المتحدة التعامل مع هذه القضايا من وقت لآخر[٣]، وهناك عدة اصطلاحات أنشأها التطور الملحوظ في استخدامات الأنهار الدولية وهي:

، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧، ص ٩٩ومابعدها

(١) عصام العطية: القانون الدولي العام ، الطبعة السادسة، بغداد ، بدون سنة نشر ، ص٣١٦.

(٢) عبدالوهاب عبدالكريم محمد المبارك: الاتفاقيات الدولية المائية و إشكالية سد الألفية، مجلة مركز البحوث والدراسات الإسلامية، جامعة القاهرة – كلية دار العلوم – مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العدد ٣٨، ابريل ٢٠١٣، ص٦٠٨.

(3) Imtiaz Ahmed: South Asian Rivers "A Framework for Cooperation", University of Dhaka, Bangladesh, published By Springer International Publishing AG 2018, https://link.springer.com/content/pdf/10.1007%2F978-3-319-67374-5.pdf, p.12.

الأنهار الدولية

أختلف مفهوم النهر الدولي باختلاف الوظيفة التي كان يؤديها في مرحلة معينة، لذلك نَلمح تطورا في مفهومه تبعا لتطور وظيفته، فقد عُرف بمفهوم معاكس للنهر الوطني على انه: "كل نهر لا يدخل في نطاق تعريف النهر المحلي، كما عرف بأنه: "مجرى المياه الذي يقسم أو يعبر في مجراه الملاحي بشكل طبيعي أراضي تتبع دولتين، أو عدة دول، وفى حكمها التي أصدرته اللجنة الدولية في قضية النهر (الأودر) عرفت محكمة العدل العليا الدولية الدائمة النهر الدولي على انه: "النهر الصالح للملاحة، والذي يستخدم منفذا للبحر لعدة دول"، وهي بذلك تشترط ثلاث عناصر لاعتبار النهر دوليا، وهى: الصلاحية للملاحة، منفذا للبحر، اعتباره مهما لعدة دول(١).

ومن هنا فان التغير الذي طرأ على مفهوم النهر الدولي ليس تغيرا نظريا، بل جاء بسبب اختلاف الدول مع مفهوم النهر الدولي، والنظام القانوني المطبق عليه، والذي تحول من سيادة الدولة سابقا الى نظام قريب من المفهوم التدويلي للنهر، أي خضوع النهر الدولي لنظام قانوني شبه مستقل عن القوانين الداخلية.

فنتيجة لاتساع استغلال الأنهار واختلاف أوجهها، ظهر اصطلاح جديد محل وصف النهر الدولي، وهو اصطلاح "نظام المياه الدولية" (System of International Waters)، ويقصد بهذا الاصطلاح: (تلك المياه التي تتصل فيما بينها في حوض طبيعي، متى امتد أي جزء من هذ المياه داخل دولتين أو أكثر،

---

(١) حيدر عبد المحسن شهد: بعض الجوانب القانونية لاتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، مجلة العلوم الإنسانية . جامعة بابل، العدد السابع، ٢٠١١، ص٢١٦.

ونظام المياه الدولية يشمل المجرى الرئيسي للمياه، كما يشمل روافده)[١].

لقد برزت أولى الإشارات إلى مفهوم النهر الدولي في معاهدة باريس للسلام والتي عقدت بتاريخ ١٨١٤/٥/٣٠، حيث أوردت تعريف له على أساس أنه ذلك: (النهر الذي يفصل أو يخترق أقاليم دولتين أو أكثر)، ومن خلال التعريف السابق نجد أن المعاهدة مرتكزة على المعيار الجغرافي، والسياسي على حد السواء، إلا أن هذه الفكرة لم تستمر، بل توالت بعد ذلك المحاولات الدولية لتحديد مفهوم النهر الدولي[٢].

وقد مر تعريف النهر الدولي بمراحل متعددة، وألحقت به مصطلحات كثيرة، كل مصطلح منها يخفي دلالات معينة تنم عن فهم معين يخص النهر الدولي من الناحية الوظيفية، وقد تمايزت هذه التعريفات نوعيا بحسب حاجة المجتمع الدولي، فطوال فترات قاربت المائتي عام، كانت النظرة للأنهار الدولية تتجه الى الجانب الملاحي في النهر، وقد امتزجت هذه النظرة بمعايير السيادة الإقليمية تارة، وبمعايير التعيين الحدودي تارة أخرى.

إلا انه في المرحلة الحديثة من مراحل استغلال مياه النهر الدولي، التى كانت أكثرها دقة وتوافقا مع الجوانب العلمية، فقد تم التوصل الى مصطلح "حوض الصرف الدولي"، الذي ابدعته رابطة القانون الدولي في قواعدها المشهورة بهلنسكي ١٩٦٦، ثم كان مصطلح "المجاري المائية الدولية" الذي توصلت اليه لجنة القانون الدولي

(١) دلال بحري: أهمية القانون الدولي للأنهار الدولية في استقرار العلاقات المائية "دراسة حالة نهري دجلة والفرات"، المستقبل العربي ـ المجلد ٣٩ ـ العدد ٤٥٣، ٢٠١٦، ص١١٩.

(٢) هشام حمزة عبد الحميد: دراسة لمفهوم النهر الدولي في القانون الدولي للمياه وتطبيقاته في اتفاقيات حوض النيل، الهيئة العامة للاستعلامات، ص١٣٣.

التابعة للأمم المتحدة في إطار إعدادها لاتفاقية إطارية تعالج الأغراض غير الملاحية للنهر الدولي[١].

مصطلح "حوض الصرف الدولي"

يشير مصطلح "حوض" إلى المنطقة الجغرافية التي يصرفها نهر أو بحيرة[٢]، فقد عرفت المادة الثانية من قواعد هلسنكي ١٩٦٦ حوض الصرف الدولي بأنه: "منطقة جغرافية تمتد عبر دولتين أو أكثر، وتعين حدودهما المستجمعات المائية لشبكة المياه، بما في ذلك المياه السطحية والجوفية التي تتدفق الى مصب مشترك[٣].

مصطلح "المجاري المائية الدولية"

عرفت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في إطار إعدادها لاتفاقية إطارية تعالج الأغراض غير الملاحية للنهر الدولي بأنه: "شبكة المياه السطحية والجوفية، التي تشكل بحكم علاقاتها الطبيعية ببعضها بعضا كلا واحدا، وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة"[٤].

ثالثا: الاحواض النهرية الدولية وتطور القانون الدولي للأنهار

إن القانون الدولي للأنهار عبارة عن القواعد القانونية الدولية التي تحكم مختلف استخدامات مياه الأنهار الدولية والمجاري المائية الدولية، وإن حجر الأساس

---

(١) هشام حمزة عبد الحميد: نفس المرجع، ص١٣٥.

(2) Abdelazim M. Negm: The Nile River, Springer International Publishing, 2017, p.9.

(3) https://www.internationalwaterlaw.org/documents/intldocs/ILA/Helsinki_Rules-original_with_comments.pdf

(4) http://www.un.org/documents/ga/res/51/ares51-229.

في القانون الدولي للمياه العذبة هو الافتراض بأن توزيع حصص الموارد النادرة إذا أريد له أن يكون عادلا، بحيث يتجنب وقوع الصراعات، يحتاج الى وسائل قانونية، لا الى الإكراه عن طريق القوة(١).

ويعد القانون الدولي للمياه أحد أقدم فروع القانون الدولي، فمنذ آلاف السنين تم إبرام اتفاقات بشأن استخدام الأنهار العابرة للحدود، وكان أقدم اتفاق مسجل حوالي ٣١٠٠ قبل الميلاد بين دولتي بلاد ما بين النهرين، وهما (أوما ولاغاش) في العراق القديم(٢).

ومنذ العصور الوسطى، تم وضع مسار تطوير القانون الدولي للمياه من قبل العديد من المعاهدات الثنائية، بشكل رئيسي بين الدول الشريكة أو الدول المجاورة، بقدر وجود قواعد قانونية عرفية بالفعل وتطبيقها في هذه المعاهدات، مثل هذه القواعد لم يكن لديها في العصور المبكرة الكثير من الحزم أو الاتساق، فقد كان استخدام المجاري المائية لأغراض تقنية أو اقتصادية ذا أهمية قليلة في المقام الأول، لذلك لم يكن للمسائل المتعلقة بهذا الاستخدام أي أهمية دولية أوسع(٣).

وقد زاد الاستخدام غير البحري بشكل كبير منذ منتصف القرن العشرين، إلى جانب النمو السكاني الكبير والتحضر والنمو الصناعي، لذلك ارتفعت الحاجة إلى الري والصناعية وإمدادات المياه والطاقة بسرعة، وغالباً ما كانت المصالح غير التنافسية

---

(١) دلال بحري: أهمية القانون الدولي للأنهار الدولية في استقرار العلاقات المائية "دراسة حالة نهري دجلة والفرات"، ص١٢٠.

(2) Philine Wehling: Wasserrechte am Nil, Springer, Deutschland, 2018, https://doi.org/10.1007/978-3-662-54929-2, p.19.

(3) Maarten Bos: The Present State of International Law and Other Essays, Springer Science+Business Media New York, 1973, www.link.springer.com, p.131.

للدول المعنية مشتركة بشكل متبادل،

وبالتالي لم تعد راضية عن طريق منح أكبر قدر ممكن من الحرية، لذلك ظهرت مسألة تصنيف الاستخدامات، أي ما إذا كان يجب أن يكون استخدام هناك معين، مثل الري، له الأسبقية على الاستخدامات الأخرى، وقد أدى تزايد استخدام المياه – للمياه الداخلية العابرة للحدود إلى نشوب صراع بين الدول، وأدى ذلك إلى عدد كبير من المعاهدات الدولية، وقرارات المحاكم، والتحكيم بشأن توزيع استخدام المياه(١).

ومنذ عام ١٩٢١ أصبح القانون الدولي يستخدم مصطلح "مجاري المياه الدولية" إلى جانب مصطلح "الأنهار الدولية"، وبما أنه في تلك الفترة كانت الاهتمامات الدولية بتنظيم استخدامات مياه الأنهار الدولية للأغراض الملاحية، فقد نصت اتفاقية برشلونة التي دعت اليها عصبة الأمم ١٩٢١ على ما يلي: "أن الأنهار الدولية هي مجاري المياه الصالحة بطبيعتها للملاحة التي تفصل بين دول مختلفة وتجري فيها"(٢).

كما تم توقيع أول معاهدة دولية عامة تشير إلى استخدام المجاري المائية الدولية بخلاف الملاحة في جنيف في عام ١٩٢٣، ولم تصبح سوى إحدى عشرة دولة أطرافًا في هذه الاتفاقية التي تهدف إلى تنظيم استخدام الطاقة المائية ذات الاهتمام المشترك، وباستثناء هذه المعاهدة، لا توجد معاهدات عامة أخرى متعددة الأطراف تتعلق بقانون المجاري المائية الدولية، ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن

(1) Philine Wehling: Wasserrechte am Nil, Springer, Deutschland, 2018, https://doi.org/10.1007/978-3-662-54929-2, pp.20,21.

(٢) لهيب صبري ديوان الطائي: الأحكام الخاصة بالمجاري المائية الدولية المستخدمة لأغراض غير الملاحة، رسالة ماجستير . جامعة الشرق الأوسط . عمان . الأردن، ٢٠١١، ص١٥.

المؤتمر الدولي السابع للدول الأمريكية الذي عقد في مونتيفيديو – عاصمة أوروغواي – في عام ١٩٣٣ اعتمد إعلانًا بشأن الاستخدام الصناعي والزراعي للأنهار الدولية، وعلى الرغم من أن هذا الإعلان يمكن اعتباره خطوة نحو تدوين بعض مبادئ القانون الدولي للمياه، إلا أنه لم يكن له قوة ملزمة ولم تقبله الولايات المتحدة(١).

ولقد تطور الإطار النظري المعالج للانتفاع المشرك بمياه الأنهار الدولية، بداية من مبدأ "هارمون"، الذي لم ينح إلا منحى واحدا يتعلق بتركيز سلطان الدولة المشاطئة على ما يمر بها من مياه الأنهار، وقد هجر الفقه الدولي هذا المبدأ لصالح نظريات أخرى عالجت العلاقة بين الدول المتشاطئة والنهر العابر لإقليمها، وخاصة في مجال مفاهيم السيادة الإقليمية، ثم ظهرت بعض الاتجاهات الحديثة التي تتواءم مع العولمة ومفاهيم التنمية المستدامة(٢).

(1) Maarten Bos: The Present State of International Law and Other Essays, Springer Science+Business Media New York, 1973, www.link.springer.com, p.132.

(٢) هشام حمزة عبد الحميد: دراسة لمفهوم النهر الدولي في القانون الدولي للمياه وتطبيقاته في اتفاقيات حوض النيل، الهيئة العامة للاستعلامات، ص١٣٣.

المبحث الأول
العلاقات بين مصر ودول حوض النيل

في العصور القديمة

في بداية عصر البليستوسين المتوسط منذ حوالي ٨٠٠٠٠٠ الى ٧٠٠٠٠٠سنة وصل الى مصر ولأول مرة نهر عظيم من قلب افريقيا، وقد استمد هذا النهر معظم مياهه من المرتفعات الأثيوبية التي اندفعت عبر هضبة النوبة في مجرى امتلأ بالشلالات، وربما نتج هذا الاتصال بسبب الحركات الأرضية التي شكلت المرتفعات الأثيوبية، والأخدود العظيم فسبب توجيه تصريف مياه هذه المرتفعات ناحية النيل بدلا من البحر الأحمر(١).

إن المصريون الأول كانوا في بدء أمرهم – قبل الأسرة الأولى – لا يعرفون عن مجرى النيل فيما وراء الشلال الأول شيئا كثيرا، فكانت دنياهم التي ألفوها، وعرفوها منحصرة في ذلك الوادي الخصيب الذي كانوا يعيشون فيه، تحده الصحراء من جانبيه والبحر من شماله والجنادل من جنوبه(٢).

إلا أن جهل المصريين القدماء بأعالي النيل لم يدم طويلا، فقد رأى ملوك الأسرة الأولى أن الأقوام التي تسكن جنوب الشلال كانت تعتدي أحيانا على حدود مصر، فاتخذوا التدابير اللازمة لردهم، حتى جاء زوسر فأرسل البعثات الحربية

(١) رشدي سعيد: نهر النيل "نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل"، دار الهلال، بدون تاريخ، ص٥٩

(٢) محمد عوض محمد: نهر النيل، منشور على الانترنت بواسطة بيت الجغرافيا، https://geo-house.info/pdf/AWAD_GEO_House100-1516223756.pdf، ص ٢٤.

لإخضاع البلاد التي ندعوها اليوم ببلاد النوبة[١].

وبعيدا عن العمليات الحربية والعسكرية كانت هناك صلات وثيقة بين مصر وثلاث أقطار هامة في جنوب مصر وهي:

- أولا: بلاد كوش التي أخضعها المصريون لسلطناهم في عهد الأسرة الثالثة.
- ثانيا: بلاد يام الواقعة غرب نهر النيل وهي التي ندعوها اليوم بكردفان أو دارفور.
- ثالثا: بلاد بونت، هي البلاد الواقعة على ساحل البحر الأحمر الجنوبي وتشمل البلاد التي نسميها اليوم بأرتريا وبلاد الصومال[٢].

في القرن التاسع عشر وفترة الاحتلال البريطاني

في القرن التاسع عشر عندما جاءت الحملة الفرنسية الى مصر قام مهندسون وعلماء نابليون بونابرت ، الذين رافقوا جيشه الغازي في عام ١٧٨٩ ، بقياس ترسب الرواسب (بدقة) ، ووضعوا خطط توزيع أفضل لأعمال المياه والهندسة ، ومنذ عام ١٨٤٥ ، زادت وتيرة تنظيم مياه النيل ، حيث تم بناء القناطر في عدد من الأماكن على النهر، هذه المياه الفائضة المخزنة للمساعدة في الأشهر العجاف، وفي عام ١٩٠٢ أقيم السد الأول من البناء الصلب في أسوان ، لتخزين المزيد من

(١) محمد عوض محمد: نهر النيل، منشور على الانترنت بواسطة بيت الجغرافيا، https://geo-house.info/pdf/AWAD_GEO_House100-1516223756.pdf، ص ص٢٦-٢٧.

(٢) محمد عوض محمد: نهر النيل، منشور على الانترنت بواسطة بيت الجغرافيا، https://geo-house.info/pdf/AWAD_GEO_House100-1516223756.pdf، ص ص ٢٧،٢٩.

المياه، ولفترة أطول لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان[١].

وبعد استعمار بريطانيا لمصر والسودان وكينيا وأوغندا في نهاية القرن التاسع عشر ، برزت بريطانيا العظمى كقوة مهيمنة في حوض النيل، وفي محاولة لجعل مستعمراتها في الحوض أكثر ربحية ، وضع المخططون والمهندسون البريطانيون آفاقهم على استغلال نهر النيل لصالح خطط الاستثمار الزراعي على نطاق واسع والمحددة لمستعمراتهم، وبالتالي فإن خططهم لتحسين استغلال الموارد المائية للنيل أطلقت ما يمكن وصفه بأنه أول "مهمة هيدروليكية" على النهر، أدت لتطوير صناعات القطن في مصر والسودان إلى صياغة خطة تطوير متكاملة لحوض النيل تهدف إلى زيادة سعة التخزين في المنبع لصالح العرض على مدار العام، وهدف البريطانيون إلى تطوير خزانات على النيل الأبيض لإنتاج القطن المصري، وعلى النيل الأزرق لمزارعه السودانية[٢].

وكانت إثيوبيا التي انطلق منها النيل الأزرق بأكمله، هي الدولة الوحيدة ذات السيادة في الحوض، مما يشكل تحديًا كبيرًا لطموحات بريطانيا على النهر، وفي محاولة للالتفاف على الجانب الإثيوبي، شرعت بريطانيا في توقيع العديد من الاتفاقيات مع إيطاليا، القوة الاستعمارية الأكثر نفوذاً في القرن الأفريقي وخصم تاريخي لاستقلال إثيوبيا، وفي هذه المعاهدات قدمت إيطاليا تأكيدات بأنها لن تشارك في أي تطوير هيدروليكي من شأنه تعديل تدفق النيل الأزرق في إثيوبيا بينما قبلت

(1) Julian Rzoska: ON THE NATURE OF RIVERS with case stories of Nile, Zaire and Amazon, Springer, 1978, p.16.

(2) Frezer Getachew Haile: UNRAVELLING THE GIFT OF THE NILE, A Degree of Doctor of Philosophy, Department of Geography, King's College London, July 2018, download from https://kclpure.kcl.ac.uk/portal/, pp.92.

بريطانيا الأراضي الإثيوبية باعتبارها منطقة نفوذ إيطالية، ومع ذلك عندما هزمت إيطاليا بقوة في معركة عدوة على أيدي الإثيوبيين في عام ١٨٩٦ سرعان ما كانت بريطانيا تتجه نحو مفاوضات مباشرة مع الحكومة الإمبراطورية للإمبراطور مينليك الثاني(١).

بعد ثورة ١٩٥٢ حتى الآن

بعد تولى عبد الناصر طالبت حركة تحرير إريتريا الاستقلالَ عن إثيوبيا، وكان موقف مصر في تلك الفترة هو احترام وتأييد قرار الأمم المتحدة الصادر في ديسمبر ١٩٥٠ والخاص بضم إريتريا إلى إثيوبيا في اتحاد فيدرالي، ولأن عبد الناصر كان يعي جيدا أهمية أفريقيا، كانت العلاقات المصرية الإثيوبية في أوج قمتها في عهد عبد الناصر والإمبراطور الإثيوبي هيلا سلاسى، حيث كان يدرك أهمية منابع مياه النيل لمصر(٢).

وكانت مصر تركز على الجانب الديني، فإثيوبيا في ذلك الوقت كانت تابعة للكنيسة الأرثوذكسية المصرية، بل وكانت الكنيسة الأم في مصر ترسل القساوسة من مصر للعمل في الكنائس الإثيوبية، وكان للبابا السابق كيرلس علاقات شخصية بالإمبراطور هيلا سلاسي، وكثيرا ما كان الرئيس جمال عبد الناصر يوظفها في خدمة المصالح المشتركة، وكانت تتم دعوة الإمبراطور هيلا سلاسي في افتتاح الكنائس في

(1) Frezer Getachew Haile: UNRAVELLING THE GIFT OF THE NILE, A Degree of Doctor of Philosophy, Department of Geography, King's College London, July 2018, download from https://kclpure.kcl.ac.uk/portal/, pp.92.
(2) http://www.sis.gov.eg/section/141/1212?lang=ar

مصر وكان البابا أيضا يفتتح الكنائس في اثيوبيا[١].

وقد ظهر التوتر في العلاقات المصرية الإثيوبية بسبب إريتريا، بعد دعم الخرطوم لحركة تحرير إريتريا، ومساندة إثيوبيا لحركة جنوب السودان (أنيانا)، مما كان له التأثير السلبي على العلاقات المصرية الإثيوبية بعد إعلان الرئيس الراحل محمد أنور السادات وقوفه إلى جانب السودان، وفى تلك الحقبة بدأ ملف المياه يدخل دائرة التوترات بين مصر وإثيوبيا بعد إعلان مشروع السادات في ١٩٧٩، لتحويل جزء من مياه النيل لري ٣٥ ألف فدان في سيناء، ومن ثم فقد أعلنت إثيوبيا أن هذا المشروع ضد مصالحها، وتقدمت بشكوى إلى منظمة الوحدة الأفريقية في ذلك الوقت، تتهم فيها مصر بإساءة استخدام مياه النيل، وتصاعدت الأمور بتهديد الرئيس الإثيوبي "منجستو" بإمكان تحويل مجرى نهر النيل، ومن جانبه وجه الرئيس السادات خطابًا حاد اللهجة إلى إثيوبيا، وأعلن أن مياه النيل خط أحمر مرتبط بالأمن القومي المصري[٢].

وبالعودة الى توقيع اتفاقية عام ١٩٥٩ للاستفادة الكاملة من مياه النيل بين السودان ومصر، فقد خصص لهم ٩٠ ٪ من مياه النيل، وقد نجحت الاتفاقية أيضًا في اختيار السودان ليصبح تحالفًا دائمًا مع مصر، يضمن أن يتفاوضوا بشكل مشترك في حالة أي مطالبات مستقبلية بشأن المياه، كما عززت الموقف المصري لعقود قادمة، وبالمثل، عملت الاتفاقية على منع استخدام النيل في المنبع، وبالتالي احتوائه على طموحاته الهيدروليكية، ويمكن اعتبار اتفاقية عام ١٩٥٩ ركيزة

(١) سهيلة محمد على: دور المياه في العلاقات المصرية الأثيوبية (٢٠٠ ـ ٢١٥م)، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان، ٢٠١٦، ص٨٣.

(2) http://www.sis.gov.eg/section/141/1212?lang=ar

أساسية لاستراتيجية الاحتواء التاريخية لمصر، حيث لا تزال الممارسات المنصوص عليها في حجر الأساس للموقف المصري من النيل اليوم(١).

إن من الملاحظ أن مصر عملت دائما منذ القدم، سواء قبل استقلال دول حوض نهر النيل أو بعد ذلك، على إعمال مبدأ التعاون الثنائي، كإطار للعمل المشترك في إدارة شئون نهر النيل، والتشاور حول المشاريع التي تقام على هذا النهر، وذلك عن طريق المشاركة الفعالة في كافة مشروعات الري، كبناء السدود وتوليد القوى وتطهيره، من خلال تقديم الخبرة الفنية والمادية، من ذلك على سبيل المثال: التعاون مع السودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية، حتى كادت هذه الممارسة أن تصل إلى عرف إقليمي لحكم إدارة مياه النيل، وهو ما كشفت عنه مبادرات التعاون الجماعي بين دول حوض نهر النيل، وحاولت تطبيقه في الواقع العملي فيما يسمى المشروعات الجماعية المشتركة، وتقنينه فيما يسمى مبادرة حوض النيل، وما تلاها من أعمال(٢).

التعاون المشترك بين مصر ودول حوض النيل

نتيجة لما أظهره تطبيق مبدأ التعاون الثنائي بين دول حوض نهر النيل من فوائد، منها حل النزاع حول اقتسام مياه نهر النيل قبل قيامها عند إقامة المشروعات المائية، أصبح من الضروري لدى دول حوض نهر النيل تطوير هذه الممارسة، من

(1) Frezer Getachew Haile: UNRAVELLING THE GIFT OF THE NILE, A Degree of Doctor of Philosophy, Department of Geography, King's College London, July 2018, download from https://kclpure.kcl.ac.uk/portal/, pp.43.

(٢) مدوس فلح سعد الرشيدي: النزاع الأثيوبي المصري حول اقتسام مياه النيل في اطار القانون الدولي المعاصر مع إشارة خاصة الى سد النهضة الاثيوبي، مجلة الحقوق . المجلد ٣٨ . العدد الثاني . جامعة الكويت، ٢٠١٤، ص ص ٣٦، ٣٧.

حيث الكم والكيف، وذلك عن طريق تفعيل مبدأ التعاون الجماعي بين دول حوض نهر النيل ككل، وذلك في سبيل تنمية الاستفادة المستدامة من مياه هذا النهر، عن طريق إيجاد آليات جديدة تتفق مع الممارسات الدولية السابقة وقواعد القانون الدولي، وقد بدأ العمل بالفعل في وضع هذه الآليات منذ الستينيات من القرن الماضي على النحو التالي:

١- الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل

وقد أنشئت الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل طبقا لاتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان تلك الهيئة التي كان من بين مهامها "رسم الخطوط الرئيسية للمشروعات التي تهدف الى زيادة إيراد النيل والاشراف على البحوث اللازمة لها لوضع المشروعات في صورتها النهائية"، وقد قامت هذه الهيئة بالبدء في تنفيذ قناة جونجلي، كما نجحت في إقرار مشروع مشترك مع تنزانيا وأوغندا وكينيا سنة ١٩٦٧ ، أطلق عليه مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية[١] .

وكما حدث في حالة السد العالي في أسوان، فقد جاء بعد اتفاق بين جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة للاستفادة الكاملة من مياه النيل ١٩٥٩، فقد استلزم بناء السد العالي في أسوان التعاون بموجب معاهدة دولية تنص على دفع تعويض عن الفيضانات في المنبع[٢].

(١) عبد الواحد محمد يوسف الفار: حقوق مصر التاريخية في مياه النيل، المؤتمر السنوي الثالث "المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين"، جامعة أسيوط، ١٩٩٨، ص١٦٨.

(2) Anik Bhaduri and Janos Bogardi: The Global Water System in the Anthropocene, Springer International Publishing, Switzerland, 2014, p.112.

٢- آلية تجمع الأندوجو

كانت مصر صاحبة فكرة إنشاء هذه الآلية في نوفمبر عام ١٩٨٣ بتأييد من زائير والسودان، حيث يضم هذا التجمع أغلب دول حوض نهر النيل في منطقة شرق ووسط أفريقيا، وكان من أهدافه: التشاور والتعاون وتبادل الخبرات والتكامل الاقتصادي، إلا أن هذا التجمع لم ينجح بسبب نقص التمويل والتنافس بين بعض أطرافه(١).

٣- تجمع التيكونيل

يهدف هذا التجمع إلى إعمال آلية التعاون الفني بين دول حوض نهر النيل في مجال التنمية وحماية البيئة، حيث أنشئ هذا التجمع في ديسمبر عام ١٩٩٢ بمشاركة ست دول، كأعضاء عاملين وهم: مصر والسودان وتنزانيا وأوغندا ورواندا والكونغو الديمقراطية، وحصلت باقي دول الحوض على صفة مراقب، واستمر هذا المشروع طوال الفترة من عام ١٩٩٢ الى عام ١٩٩٨، ويعد هذا المشروع أول آلية منظمة تضم دول حوض نهر النيل بخطة شاملة حوت ٢٢ مشروعا(٢).

٤- المكتب الفني الأقليمي للنيل الشرقي (الإنترو)

تم تأسيسه في مارس ٢٠٠١م، بالاتفاق بين كل من مصر والسودان واثيوبيا، مقره أديس أبابا بهدف بحث المشروعات المائية المشتركة، والتي تم تجميعها في

---

(١) مدوس فلح سعد الرشيدي: النزاع الأثيوبي المصري حول اقتسام مياه النيل في اطار القانون الدولي المعاصر مع إشارة خاصة الى سد النهضة الاثيوبي، مجلة الحقوق ـ المجلد ٣٨ ـ العدد الثاني ـ جامعة الكويت، ٢٠١٤، ص ٣٩.

(٢) مدوس فلح سعد الرشيدي: النزاع الأثيوبي المصري حول اقتسام مياه النيل في اطار القانون الدولي المعاصر مع إشارة خاصة الى سد النهضة الاثيوبي، مجلة الحقوق ـ المجلد ٣٨ ـ العدد الثاني ـ جامعة الكويت، ٢٠١٤، ص ٤٠.

(برنامج العمل لحوض النيل الشرقي)[١].

٥- المساعدات لمصرية في انشاء السدود في دول حوض النيل

إن استخدام القوة في السياسة المائية ليس نادرًا فقط، ولكنه أيضًا ليس فعالًا من حيث التكلفة[٢]، انطلاقا من هذه القاعدة شاركت مصر في بناء خزان أوين في أوغندا وتخزين المياه في بحيرة فيكتوريا لصالح مصر، وذلك انطلاقاً من اعتبارات التعاون في ضوء مبدأ المنفعة والمكسب للجميع، وفى ذات الوقت يدلل على عدم اعتراض مصر على محاولات دول منابع النيل في وضع وتنفيذ خطط التنمية الشاملة، مما يعود بالنفع على مواطنيها، وهو ذات المنهج الذي تتبناه مصر في مشاركتها في بناء سد "واوا" على نهر (سيوى) بجنوب السودان، والحرص المصري على المشاركة في بناء هذه السدود، يأتي أيضاً من واقع الخبرة الفنية المصرية في إنشاء السدود، لذا تقدم مصر الدعم الفني والمالي لدول قوض النيل بقصد تحقي عدة أهداف، من أهمها الاستفادة من فوائد المياه لدى تلك الدول، وتنشيط عملية التنمية، كما لم تعترض مصر على قيام أثيوبيا ببناء سد "تكيزى" على أحد روافد نهر (عطبرة) وكذلك مشروع "تانا بيليس" من (بحيرة تانا)، مما يؤكد على عدم وقوف مصر ضد مشروعات التنمية بدول حوض النيل، طالما كانت هذه المشروعات تأتى في هدى، واتساق مع المبادئ الراسخة، والمستقرة في القانون الدولي للأنهار، وأهمها عدم الإضرار بالآخرين والمنفعة للجميع، كما تساهم مصر في تقديم الخبرة

---

(١) محمد مصطفى محمد مصطفى: الاتفاقيات الدولية المنظمة لتوزيع مياه النيل، رسالة ماجستير . جامعة النيلين . الخرطوم، ٢٠١٧، ص٨٤.

(2) Frezer Getachew Haile: UNRAVELLING THE GIFT OF THE NILE, A Degree of Doctor of Philosophy, Department of Geography, King's College London, July 2018, download from https://kclpure.kcl.ac.uk/portal/, pp.44.

الفنيــة والمعونــة الماليــة فــي إنشــاء وتشــغيل آبــار للميــاه الجوفيــة بقصــد تــوفير الاحتياجات المنزلية من المياه لصالح المجتمعات المحلية، بدول الحوض وتحديداً دول كينيا وتنزانيا، كما وافقت مصر على إنشاء سد بوجا جالي الأوغندي في عام ٢٠٠٠، بعد إجراء الدراسات الفنية التي أكدت على عدم تأثر الأمن المائي المصري بإنشائه، وفى ذات الوقت مساعدة أوغندا في إنتاج طاقة كهرومائية قدرها ٦٠٠ ميجاوات(١).

كما وافقت مصر على بناء سد روزيرز (Roseires) في السودان حيث تنص المادة ٢ من اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ على أنه: "من أجل تمكين السودان من استخدام حصته من مياه النيل ، تتفق الجمهوريتان على أن جمهورية السودان تقوم ببناء سد روزيرز (Roseires) على النيل الأزرق، فكان هذا بمثابة حافز كبير قدمته مصر، لأنها عارضت تاريخياً إنشاء السدود في السودان خشية أن تؤثر على ري أراضيها، وبدلاً من ذلك تم هنا استخدام هذا الحافز كجزء من استراتيجية الاحتواء التي نجحت في إغلاق التوزيع القانوني لمياه النيل للسودان، وسيسمح سد روزيرز في النهاية للسودان بزيادة تخزين المياه لأغراض الري في مشروع الجزيرة، وتوليد الطاقة الكهرومائية(٢).

كما يوضح مشروع قناة جونقلي أن الاستيلاء على الموارد على نهر النيل لم

---

(١) مساعد عبد العاطي شنيوي: موقف القانون الدولي للأنهار الدولية من بناء السدود المائية "دراسة تطبيقية على سد النهضة الأثيوبي"، جامعة الدول العربية . الأمانة العامة . العدد ١٥١، ٢٠١٢، ص ٢٢٤.

(2) Frezer Getachew Haile: UNRAVELLING THE GIFT OF THE NILE, A Degree of Doctor of Philosophy, Department of Geography, King's College London, July 2018, download from https://kclpure.kcl.ac.uk/portal/, pp.45.

يكن دائمًا مسعيا مباشرا، حيث تواجه السلطات المصرية صعوبة كبيرة في محاولاتها لمتابعة هذه الاستراتيجية خارج حدودها، فبعد توقف المشروع في عام ١٩٨٣، كانت هناك محاولات متتالية من قبل مصر لإعادة إحياءه، بما في ذلك بعد اتفاق السلام الشامل (CPA) بين السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في عام ٢٠٠٥، فمنذ ذلك الحين ، واصل مسؤولو الحكومة المصرية القيام برحلات إلى جنوب السودان المستقل حديثًا في محاولات متتالية لحماية المصالح المائية المصرية على النيل الأبيض(١).

وجدير بالذكر أن فشل مشروع قناة جونقلي جاء بسبب دعم إثيوبيا للجيش الشعبي لتحرير السودان طوال الثمانينيات من القرن الماضي، مما أدى إلى توقف غير مسمى لخطط الهيدروليك السودانية والمصرية لقناة جونقلي على النيل الأبيض(٢).

ومنذ إطلاق اتفاقية إطار التعاون للتوقيع في مايو ٢٠١٠ ، تغير الوضع السياسي في النيل بشكل كبير، ففي فبراير ٢٠١١ ، اضطر الرئيس المصري حسني مبارك ، الذي رفض اتفاقية إطار التعاون ، إلى الاستقالة بسبب الاضطرابات في أعقاب "الربيع العربي"، وبعد ذلك بوقت قصير ، في أبريل ٢٠١١ ، بدأت إثيوبيا بناء سد النهضة، وفي يوليو ٢٠١١ ، أصبح جنوب السودان دولة مجاورة أخرى

(1) Frezer Getachew Haile: UNRAVELLING THE GIFT OF THE NILE, A Degree of Doctor of Philosophy, Department of Geography, King's College London, July 2018, download from https://kclpure.kcl.ac.uk/portal/, pp.122.
(2) Frezer Getachew Haile: UNRAVELLING THE GIFT OF THE NILE, A Degree of Doctor of Philosophy, Department of Geography, King's College London, July 2018, download from https://kclpure.kcl.ac.uk/portal/, pp.49.

للنيل عن طريق الانفصال عن السودان[١].

إن استقلال جنوب السودان يخلق ديناميكية جديدة، من خلال إثارة مسألة توزيع المياه بين جنوب السودان والسودان ومصر ، حيث رفض وزير المياه والري في جنوب السودان ، بول مايوم أكيش ، التزامه بمعاهدة النيل لعام ١٩٥٩ في عام ٢٠١٣، وقال إن بلاده تستعد بالفعل للتوقيع على اتفاقية التعاون الإطاري .

وأدى بناء سد النهضة في إثيوبيا في البداية إلى توترات سياسية كبيرة بين إثيوبيا ومصر والسودان، ففي عام ٢٠١١ ، وافقوا على تشكيل لجنة خبراء دولية لتقييم تأثير السد على التدفق الخارجي للنيل الأزرق، وقدمت اللجنة تقريرها في عام ٢٠١٣، وبينما طالبت مصر بإجراء مزيد من التحقيقات ، واصلت إثيوبيا بناءها، ونتيجة لذلك ، هدد الرئيس المصري آنذاك محمد مرسي إثيوبيا عام ٢٠١٣ بمنع عسكريًا من بناء سد النهضة، وتحدثت مصر ، في ضوء هذه التطورات ، عن "أزمة مياه النيل" التي تشكل واحدة من أكبر التحديات التي تواجهها البلاد.[٢]

ولذلك يسعى الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي ، الذي تولى منصبه منذ عام ٢٠١٤ ، إلى التقريب بين دول النيل الآخرين ، مشددًا على أهمية التعاون الوثيق القائم على الثقة المتبادلة ، لا سيما مع إثيوبيا، وقد بدأ محادثات حول بناء السدود مع إثيوبيا التي أفضت في مارس ٢٠١٥ إلى اتفاق بين مصر والسودان وإثيوبيا حول المبادئ العامة لبناء وتشغيل سد النهضة، ويستند الاتفاق إلى مبدأ التعاون ،

(1) Philine Wehling: Wasserrechte am Nil, Springer, Deutschland, 2018, https://doi.org/10.1007/978-3-662-54929-2, p.11.
(2) Philine Wehling: Wasserrechte am Nil, Springer, Deutschland, 2018, https://doi.org/10.1007/978-3-662-54929-2, p.12.

ومبدأ الاستخدام العادل والمنصف ، وحظر الأضرار[١].

وقد وقع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي اتفاقًا تعاونًا بشأن إعلان مبادئ جديد لدعم المشروط في إثيوبيا، وصرح علنا بأن الاتفاقية تمثل فصلا جديدا في تاريخ العلاقات المصرية الإثيوبية والنيل ، مع الرئيس السوداني عمر البشير ورئيس الوزراء الإثيوبي هيليماريام ديسالين ، الذي نقل عنه قوله: "إثيوبيا والسودان ومصر تدشن مستقبل الرخاء والمستقبل والازدهار لشعوب الدول الثلاث"[٢].

(1) Philine Wehling: Wasserrechte am Nil, Springer, Deutschland, 2018, https://doi.org/10.1007/978-3-662-54929-2, p.13.

(2) Jenny R. Kehl: Water Security in the Middle East, Published by: Anthem Press. (2017), Stable URL: https://www.jstor.org/stable/j.ctt1jktqmk.8, p.40.

المبحث الثانى
الأوضاع المائية لدول حوض النيل وبوادر الصراع

يوجد في جميع أنحاء العالم ٢٦٣ حوض نهر عابر للحدود، يمكن تعريفها على أنها أحواض مشتركة بين دولتين أو أكثر من الدول المشاطة، يعتمد حوالي ٦٠٪ من سكان العالم على شبكات المياه الدولية هذه، وتمثل الزيادة المحتملة في النزاعات على الموارد المائية المشتركة، وآثار تغير المناخ تهديدات اجتماعية واقتصادية وبيئية كبيرة، بالإضافة إلى ذلك، هناك خطر متزايد على صحة الإنسان بسبب نقص إمدادات المياه غير الآمنة، وتغطي ٦٣٪ من أحواض الأنهار الدولية العابرة للحدود في إفريقيا حوالي ٦٤٪ من مساحة القارة، وتحوي ٩٣٪ من إجمالي موارد المياه السطحية(١).

لا تملك إفريقيا سوى حوالي ٩٪ من موارد المياه العذبة العالمية لـ ١٥٪ من سكان العالم، وتعد إفريقيا ثاني أكثر قارات العالم جفافًا، بعد أستراليا، حيث يبلغ معدل توفر المياه للفرد السنوي ٤،٠٠٨ متر مكعب في عام ٢٠٠٩، وهو أقل بكثير من مناطق العالم الأخرى باستثناء آسيا أكثر قارات العالم اكتظاظًا بالسكان، ونهر النيل هو أطول نهر في إفريقيا وحتى في العالم، ويبلغ طوله الإجمالي ٦،٦٩٥ كم ، ولكنه يحتوي على كمية قليلة من الماء (لا يتجاوز ٨٤ مليار متر مكعب في السنة) ، مما يجعله خارج قائمة عشرة أكبر مصادر مياه العذبة في العالم(٢).

وجدير بالذكر فإن دول حوض النيل لم يتمكنوا من الاتفاق على شكل دائم

(1) Abdelazim M. Negm: The Nile River, Springer International Publishing, 2017, pp.8,9.
(2) Abdelazim M. Negm: The Nile River, Springer International Publishing, 2017, p.4.

لإدارة المياه المشتركة، بينما يشدد قانون المياه الدولي على الالتزام بالتعاون بين سكان المجرى المائي المشترك، وقد اتسمت سياسة المياه في حوض النيل بتدابير أحادية الجانب، والسعي من جانب واحد إلى المصالح من جانب الدول المشاطئة، فحتى الآن كان سكان مصر والسودان هم المستخدمون الوحيدون لمياه النيل، لذلك بدأت إثيوبيا في عام ٢٠١١ ببناء سد النهضة (سد النهضة الإثيوبية الكبرى) على الروافد العليا للنيل الأزرق ، حيث يتم بناء أكبر محطة للطاقة الكهرومائية في أفريقيا. تخشى مصر حدوث انخفاض كبير في كمية المياه التي تصل إلى أسوان بسبب مشروع السد هذا[١].

مصر (دولة مصب)

بموجب اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩ بين مصر والسودان ، يتدفق ٥٥.٥٠٠ مليون متر مكعب سنوياً من نهر النيل إلى مصر، وتقدر موارد المياه السطحية المتجددة الداخلية بنصف مليون متر مكعب في السنة، وبذلك يرتفع إجمالي موارد المياه السطحية المتجددة إلى ٥٦٠٠٠ مليون متر مكعب في السنة، وتقدر موارد المياه الجوفية المتجددة الداخلية بنحو ١.٣٠٠ مليون متر مكعب في السنة، من هنا فإن التداخل بين المياه السطحية والمياه الجوفية التي تُعتبر ضئيلة ، يبلغ إجمالي موارد المياه المتجددة في البلاد ٥٨.٣٠٠ مليون متر مكعب في السنة، بما في ذلك ١ مليون متر مكعب / سنة من المياه الجوفية الخارجية التي تدخل البلاد من السودان، وتعتبر هذه الطبقة الجوفية الواقعة تحت الصحراء الغربية مصدرا هاما للمياه الجوفية ، ولكن هذه المياه الجوفية الأحفورية المصدر الرئيسي للتغذية الداخلية، والتي تعتبر مياه عذبة ثانوية (أي المياه التي سبق سحبها ثم إعادتها إلى

(1) Philine Wehling: Wasserrechte am Nil, Springer, Deutschland, 2018, https://doi.org/10.1007/978-3-662-54929-2, p.7.

النظام) ، ويبلغ إجمالي موارد المياه المتجددة للفرد الواحد ٧٠٠ متر مكعب في السنة لكل فرد في عام ٢٠١٤، ولكن بالنظر إلى أن النمو السكاني من المتوقع أن ينخفض إلى أقل من ٥٠٠ متر مكعب من ندرة المياه المطلقة بحلول عام ٢٠٣٠.[١]

السودان (دولة مصب)

كجزء من اتفاق ١٩٥٩، بين مصر والسودان تلقى السودان حصة متزايدة من مياه النيل التي تم تخصيصها بموجب شروط اتفاقية ١٩٢٩، حيث تم تخصيص ٤ مليارات متر مكعب قبل السودان فقط ، منحته المادة (٢) من اتفاق (١٩٥٩) ١٤.٥ مليار متر مكعب إضافية ليصل مجموع مخصصاتها السنوية إلى ١٨.٥ مليار متر مكعب، علاوة على ذلك ، وفي حالة زيادة التدفقات السنوية لنهر النيل، اتفق الطرفان على تقسيم أي زيادة في التدفقات بالتساوي[٢].

يأتي هذا ويختلف الحال بالنسبة لمورد المياه في السودان عن مصر، حيث يوجد فيه مصدر مائي مطري كثير جدا، فالمنطقة الممتدة من الخرطوم وحتى حدود الجنوب والغرب تسقط فيها الأمطار بغزارة يتجاوز معدلها في حدود ٥٠٠ ملم سنويا[٣].

---

(1) http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/EGY/index.stm

(2) Frezer Getachew Haile: UNRAVELLING THE GIFT OF THE NILE, A Degree of Doctor of Philosophy, Department of Geography, King's College London, July 2018, download from https://kclpure.kcl.ac.uk/portal/, pp.45.

(٣) دفع الله الغالي عبد الحي فضل: أثر اتفاقيات قسمة مياه النيل على الأمن القومي لدول الحوض"الودان ومصر نموذجا"، رسالة دكتوراة . جامعة النيليين . الخرطوم . السودان، ٢٠١٤، ص٦٩.

ومن هنا يقدر مجموع المياه المتاحة في السودان سنويا بحوالي ٣١.٥ مليار متر مكعب منها حوالي ١٨.٥ مليار متر مكعب تمثل حصة السودان من مياه النيل وروافده وفقا لاتفاقية النيل لعام ١٩٥٩م، وحوالي ٧.٦ مليار متر مكعب من المياه غير النيلية وحوالي ٣.٤ مليار متر مكعب من المياه الجوفية(١).

جنوب السودان (دولة ممر)

يقع حوالي ٢٠% من حوض النيل في جمهورية جنوب السودان، وهي الدولة الثانية مساحة في الحوض بعد جمهورية السودان، وتلتقي معظم روافد النيل الأبيض في دولة جنوب السودان، الذي تأتي معظم مياهه من البحيرات الأستوائية بنهر السوباط، ومن هنا فإن جنوب السودان يلعب دورا مهما في منابع النيل(٢).

اثيوبيا (دولة منبع)

تقع إثيوبيا، التي تبلغ مساحتها الإجمالية ١.١ مليون كيلومتر مربع ، في الجزء الشمالي الشرقي من القرن الأفريقي، وهى بلاد غير ساحلية ، وتتقاسم الحدود مع إريتريا من الشمال والشمال الشرقي ، وجيبوتي من الشرق ، والصومال من الشرق والجنوب الشرقي ، وكينيا من الجنوب ، وجنوب السودان والسودان من الغرب، ويقدر إجمالي عدد سكان البلاد بـ ٩٩ مليون نسمة (٢٠١٥) ، ٨١٪ منهم من الريف، ومعدل النمو السكاني السنوي هو ٢.٦ في المئة خلال الفترة ٢٠٠٥-

(١) دفع الله الغالي عبد الحي فضل: أثر اتفاقيات قسمة مياه النيل على الأمن القومي لدول الحوض"الودان ومصر نموذجا"، رسالة دكتوراة ـ جامعة النيليين ـ الخرطوم ـ السودان، ٢٠١٤، ص٦٨.

(٢) دفع الله الغالي عبد الحي فضل: أثر اتفاقيات قسمة مياه النيل على الأمن القومي لدول الحوض"الودان ومصر نموذجا"، رسالة دكتوراة ـ جامعة النيليين ـ الخرطوم ـ السودان، ٢٠١٤، ص١٠٠.

٢٠١٥ ومتوسط الكثافة السكانية ٩٠ نسمة / كم٢ .[١]

ويوجد في إثيوبيا ١١ بحيرة من المياه العذبة، و ٩ بحيرات مالحة، و ٤ بحيرات فوهة، بالإضافة إلى أكثر من ١٢ منطقة رطبة رئيسية، إن إمكانات المياه الجوفية في البلاد غير معروفة على وجه اليقين ، ولكن حتى الآن لم يتم تطوير سوى جزء صغير من المياه الجوفية، ومع ذلك ، فهي متاحة بسهولة أكبر من المياه السطحية في المناطق القاحلة، وتوفر حوالي ٨٠ في المائة من مصادر مياه الشرب الحالية عن طريق الآبار التقليدية تستخدم على نطاق واسع من قبل البدو الرحل[٢].

ويوجد في إثيوبيا العديد من سدود الخزانات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، التي تم إنشاؤها لتوليد الطاقة الكهرومائية والري ومياه الشرب، ويوجد حاليًا ١٢ محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية إجمالي السعة المركبة فيها ٩٤٥ ميجاوات، وتم بناء السدود الصغيرة ، أي السدود التي تقل سعة تخزين المياه فيها عن ٠.١٥ مليون متر مكعب ، للري على نطاق صغير ، خاصة في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ في ولايتي أمهرة وتيجري الإقليميين، وقدرت سعة السد الإجمالية بنحو ٦.٥٤٠مليون متر مكعب في عام ٢٠٠٨ ، وزادت بشكل هائل في السنوات الأخيرة لتصل إلى حوالي ٣١٤٨٤ مليون متر مكعب في عام ٢٠١٥، وسد تكيز الجديد ، الذي بني في حوض النيل، وتم الانتهاء منه في عام ٢٠٠٩ ، وتبلغ سعته التخزينية ٩٠٠٠ مليون متر مكعب[٣].

كما يوجد في إثيوبيا سبعة أنهار عابرة للحدود، من أهمها نهر أبي ، وهو جزء

(1) http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/ETH/index.stm
(2) http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/ETH/index.stm
(3) http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/ETH/index.stm

من حوض النيل ، هذه التدفقات المهمة لجريان المياه إلى البلدان المحيطة تجعل إثيوبيا برج المياه في شرق إفريقيا[١]، وتضم اثيوبيا أربع مجموعات نهرية حسب موقعها الجغرافي، تضم الأولى نهر (اواش) الذي ينبع من الهضبة الشرقية لأثيوبيا، ويصب في مجموعة من البحيرات الصغيرة والمستنقعات عند الحدود الأثيوبية مع جيبوتي، أما المجموعة الثانية فتضم أنهار (وابي شبيلي) و (جوبا) و(غينالي)، وتنبع جميعها من الهضبة الوسطى، وتتجه جنوبا لتعبر الصومال وتصب في المحيط الهندي، وتضم المجموعة الثالثة نهر (اومو) الذي ينبع من الهضبة الوسطى ويتجه الى الجنوب الغربي ويصب في بحيرة (تركانا) في اثيوبيا، أما المجموعة الرابعة فهي الأكبر (منظومة النيل) حيث يغطي حوضها أجزاء كبيرة من المنطقة الشمالية والوسطى لأثيوبيا، وتضم نهر (عطبرة)، وأنهار (الرهد) و(الدندر)، ونهر (السوباط)[٢].

ومن هنا فإن أثيوبيا تمتلك مياه سطحية متجددة تصل سنويا الى ١٢٢ مليار متر مكعب من المياه، مصدرها كمية كبيرة من الأمطار و١٢ نهرا و٢٢ بحيرة، فضلا عن ٢٠ مليار متر مكعب من المياه الجوفية، مما لا يجعلها من الدول التي لا تعاني من ندرة المياه، فعلى الرغم من وجود الفائض المالي الكبير إلا ان فقط ٢% من كمية المياه لديها هي المستغلة[٣].

وقد تمكنت إثيوبيا مؤخرًا من لعب دور مهم في مكافحة التطرف في القرن

(1) http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/ETH/index.stm

(٢) سوسن صبيح حمدان: تأثير سد النهضة على مستقبل الموارد المائية في مصر والسودان، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥١، ٢٠١٥، ص ص ٢٨٧، ٢٨٨.

(٣) سوسن صبيح حمدان: تأثير سد النهضة على مستقبل الموارد المائية في مصر والسودان، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥١، ٢٠١٥، ص ٢٨٨.

الأفريقي والبحر الأحمر ، والوساطة في جنوب السودان ، وعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ، وجداول أعمال التكامل الاقتصادي الإقليمي، ونتيجة لذلك ، فإن الدولة الإثيوبية ، التي كانت علاقاتها الدولية مقتصرة على مدى عقود على هدف ضمان بقاء الدولة ، تمتلك الآن التأثير الدبلوماسي والوزن الاستراتيجي والموارد الاقتصادية والعسكرية لتحقيق واحد من تطلعاتها الدائمة بنجاح تحدي هيمنة مصر في حوض النيل، ومثال على ذلك الدور الرائد لإثيوبيا في مفاوضات NBI و CFA، إلى جانب سعيها لمهمة هيدروليكية طموحة تتمثل في البناء الأحادي لسد النهضة، وفي ظل الظروف السياسية الحالية ، برزت إثيوبيا كزعيم إقليمي في القرن الإفريقي، وصوت رائد في تحول السياسة المائية للنيل(١).

كما حاولت الحكومة الإثيوبية التأثير على اتجاه ومحتوى (اتفاقية عنتيبي)؛ وتوحيد دول النهر في المنبع في التقليل من اتفاقيات مياه النيل السابقة ؛ وعزل مصر والسودان في دفاعها عن الحقوق التاريخية، والنهوض بمشاريع الوطنية بدعم مالي من البنك الدولي، واعتبارًا من عام ٢٠١٤ قام ستة من دول النهر الأعلى – المعروف باسم مجموعة عنتيبي – بالتوقيع على CFA استنادًا إلى الاستخدام المنصف والمعقول مع إعلان جنوب السودان علانية عن نيته للتوقيع، ويمثل هذا تحولًا مهمًا على نهر النيل ، حيث يواصل أصحاب النهر في المنبع ، بقيادة إثيوبيا ، استعراض عضلاتهم باستخدام منصات مؤسسية تعاونية لمتابعة تحول الحوض(٢).

(1) Victor Prescott and Gillian D. Triggs: International Frontiers and Boundaries, Law, Politics and Geography, Publishers, Martinus Nijhoff Publishers and VSP, BOSTON, 2008, p.33.

(2) Victor Prescott and Gillian D. Triggs: International Frontiers and Boundaries, Law, Politics and Geography, Publishers, Martinus Nijhoff Publishers and VSP, BOSTON, 2008, p.34.

المبحث الثالث
سد النهضة الاثيوبي ودوافع اثيوبيا في بناءه

شهد العقد الماضي، على وجه الخصوص، تغييرات كبيرة في ديناميات شرق النيل المائية، حيث تتمتع إثيوبيا بالاستقرار السياسي المحلي، والنمو الاقتصادي المطرد والوصول إلى مصادر تمويل بديلة لخططها الهيدروليكية المتزايدة الطموحة، وقد أثر هذا على اعتبارات الأمن المائي المصرية داخل النيل الشرقي، حيث بدأ المسؤولون في كل من إثيوبيا والسودان في استعراض عضلاتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المكتسبة حديثًا، من خلال البدء في مشروعات أحادية على حساب الوضع الراهن(١).

إن دوافع الدول من وراء سعيها لبناء السدود على مجارى الانهار هي: الإمكانيات الضخمة غير المستغلة للطاقة الكهرومائية، وإمكانات تخزين السدود لديها لتزويد الأسر بالمياه والصناعة، والأراضي التي لم يتم زراعتها والتي يمكن ريها، والدور الذي تلعبه السدود في استراتيجيات التخفيف (انخفاض الكربون)(٢).

وتعد إثيوبيا ، كمصدر لأكثر من ٨٥٪ من تدفقات النيل في الحوض ، جهة فاعلة مهمة في السياسة المائية لحوض النيل الشرقي، على الرغم من أن البلاد لديها إمكانات الطاقة الكهرمائية المقدرة بـ ٤٥،٠٠٠ ميجاوات، وإمكانات الري

(1) Frezer Getachew Haile: UNRAVELLING THE GIFT OF THE NILE, A Degree of Doctor of Philosophy, Department of Geography, King's College London, July 2018, download from https://kclpure.kcl.ac.uk/portal/, pp.32,33.
(2) Anik Bhaduri and Janos Bogardi: The Global Water System in the Anthropocene, Springer International Publishing, Switzerland, 2014,p.106.

المقدرة من ٣٠ إلى ٧٠ مليون هكتار ، إلا أنها في العقود الأخيرة فقط بدأت في تطوير إمكاناتها الهائلة لتطوير المياه، ويعزى الافتقار التاريخي للتطور الهيدروليكي في إثيوبيا إلى حد كبير إلى افتقار البلد إلى القدرة المادية، أي التخلف الاقتصادي، وعدم تحديد أولويات قطاع المياه، وعدم استمرارية سياساتها، وخططها المائية نتيجة لذلك ، منذ وصولها إلى السلطة في عام ١٩٩١ ، جعلت الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية "EPRDF" التحول الاجتماعي والاقتصادي واستعادة العظمة الإثيوبية للبلاد أهدافها الشاملة"، ويتم متابعة هذه الأهداف ، التي رافقها إعادة هيكلة الدولة الإثيوبية ، من خلال مهمة هيدروليكية طموحة تركز على تطوير مشاريع الطاقة المائية والري واسعة النطاق(١).

ويشكل حوض النيل الشرقي في إثيوبيا ، الذي يتألف من أنهار أبي وتيكيز وبارو أكوبو ، ما يقرب من "٦٨ ٪ من موارد المياه المتاحة في البلاد، وحتى وقت قريب ، كان هناك تطور محدود على طول نهر النيل في إثيوبيا ، حيث لم تتمكن البلاد إلا من استخدام ٥ ٪ من إجمالي المياه السطحية ، أو ما نسبته ٠.٦ ٪ من موارد المياه في حوض النيل، فخلال القرن الماضي بموجب خطط التنمية الاقتصادية للنظام الإمبراطوري في الأعوام ١٩٥٦–٦١ و١٩٦٢–١٩٦٧ و١٩٦٨–١٩٧٣، كان هناك تركيز كبير على تطوير الطاقة المائية والري والقدرة في قطاع المياه(٢).

(1) Frezer Getachew Haile: UNRAVELLING THE GIFT OF THE NILE, A Degree of Doctor of Philosophy, Department of Geography, King's College London, July 2018, download from https://kclpure.kcl.ac.uk/portal/, pp.77.
(2) Frezer Getachew Haile: UNRAVELLING THE GIFT OF THE NILE, A Degree of Doctor of Philosophy, Department of Geography, King's College London, July 2018, download from https://kclpure.kcl.ac.uk/portal/, pp.87.

ففي سبتمبر ١٩٥٧ ، أعلنت الحكومة الإثيوبية أن لإثيوبيا حق وواجب في استغلال الموارد المائية للإمبراطورية، وبالتالي الحق في اتخاذ كل التدابير اللازمة فيما يتعلق بمواردها المائية، وبعد عقدين من الزمن ، أكدت إثيوبيا من جديد موقفها في مؤتمر الأمم المتحدة للمياه في مار ديل بلاتا – في بالأرجنتين – عام ١٩٧٧ ، والذي ذكرت فيه: "إنها مسألة طبيعية الحق السيادي لأي دولة مشاطئة، في غياب اتفاق دولي، في المضي قدمًا من جانب واحد لتنمية الموارد المائية داخل أراضيها"(١).

وتعود الخطط الإثيوبية لبناء مشروعات سدود على مياه النيل إلى نهاية خمسينات القرن الماضي، فقد طورت إثيوبيا بالتعاون مع المكتب الأمريكي لاستصلاح الأراضي خطة شاملة لاستغلال النيل الأزرق الذي يزود نهر النيل بحوالي ٥٩% من مياهه، وأوصت هذه الخطة، التي تم الانتهاء منها عام ١٩٦٤م بإقامة أربعة سدود لتوليد الكهرباء على النيل الأزرق هي: (كارادوبي، ومندايا، ومابيل، وسد الحدود)، وقد جاء هذا الدعم الأمريكي في ظل الصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينات والستينات(٢).

وعندما أبرمت مصر اتفاقية سنة ١٩٥٩ مع السودان، فقد تحفظت أثيوبيا على الاتفاقية، وفي ذات الوقت وجهت نقدا مريرا للسودان على أساس أن السودان تتنازل بموجب هذه الاتفاقية عن مصالحه في مياه النيل، واثناء انعقاد قمة لاجوس عام ١٩٨٠ فقد صرح ممثل اثيوبيا بقوله: "أنه لا توجد اتفاقيات دولية حتى الأن

(1) Philine Wehling: Wasserrechte am Nil, Springer, Deutschland, 2018, https://doi.org/10.1007/978-3-662-54929-2, pp.26, 27.

(٢) راوية توفيق: سد النهضة "هيمنة إثيوبية على مياه النيل"، الناشر المنتدى الإسلامي، العدد ٢٥، سبتمبر ٢٠١٥، ص٦٧.

بشأن توزيع حصص مياه النيل"[١].

ثم يأتي سد النهضة الأثيوبي، الذى كان يسمى بـ (مشروع X) حتى ٢٥ فبراير ٢٠١١م تاريخ انعقاد اجتماع مجلس الوزراء الذي صادق فيه على تنفيذ المشروع، ثم عدلت تسميته إلى "سد الألفية"، وتم وضع حجر الأساس في ٢ أبريل ٢٠١١م وسمي بعد وضع حجر الأساس بـ "سد النهضة"[٢].

إن أثيوبيا تطمح من وراء تشييد هذا السد إنتاج آلاف من الميجاوات من الكهرباء لسد حاجاتها الداخلية منها، وتصدير الباقي لدول الحوض وخاصة كينيا عبر نقل الكهرباء الى الأخيرة بخط عملاق، وأنه يعد فرصة الانتشال أثيوبيا من الفقر والتخلف، ومن ثم تحقيق نهضة سريعة، وأنه يفتح المجال مع الدول المتشاطئة للتعاون والشركة من خلال طلب أثيوبيا من مصر والسودان المساهمة في تمويل السد[٣].

(١) عبد الواحد محمد يوسف الفار: حقوق مصر التاريخية في مياه النيل، المؤتمر السنوي الثالث "المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين"، جامعة أسيوط، ١٩٩٨، ص ١٧١.

(٢) حيدر يوسف: سد النهضة "اثيوبيا - السودان - مصر"، المجلة السودانية لدراسات الرأي العام، العدد ٥، مارس ٢٠١٦، ص١٧٤.

(٣) مساعد عبد العاطي شنيوي: موقف القانون الدولي للأنهار الدولية من بناء السدود المائية "دراسة تطبيقية على سد النهضة الأثيوبي"، جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - العدد ١٥١، ٢٠١٢، ص٢٢٢.

المبحث الرابع
تأثيرات سد النهضة

على ضوء المقاييس والمعايير تعد مؤثرة ومهمة ويرى البعض أنها مخيفة، وذلك لأن الضرر الرئيسي الذي يتحسب ل المصريون والسودانيون يكمن في العجز المائي الخطير الذي سيحدث خلال فترة ملء الخزانات الأثيوبية، فإذا كانت هذه الفترة قصيرة (من ٣-٥ سنوات) فإن التأثير على العجز المائي المصري والسوداني سيكون كبيراً وربما يكون مدمراً، أما إذا كانت الفترة متوسطة (من ١٥-٢٠سنة) فربما يكون الأثر أقل قسوة، أما إذا تم ملء هذه الخزانات خلال فترة تزيد على ٢٠ عاماً فإن التأثير سيكون محتملاً على الرغم من ذلك، إنه من المتوقع أن يتكرر العجز المائي في هذه الحالة مرة كل أربع سنوات على وجه التقريب، ويمكن أن يتراوح هذا العجز بين ٦-١٢مليار متر مكعب في السنة من الحصة المصرية وحدها، وربما يقل العجز في قصة السودان عن هذه الأرقام بقليل، ومن المعلوم أن السعة التخزينية لسد النهضة ستكون خصماً من المخزون أما السدود السودانية والسد العالي في مصر، وأن ري الأراضي الزراعية المتوقع زراعتها في أثيوبيا والتي تصل مساحتها إلى ٤ ملايين فدان سيكون خصماً من حصة مصر والسودان بشكل مباشر يضاف إلي البخر في الأسطح المائية لهذه الخزانات[١].

ومن الآثار السلبية لإنشاء هذه السدود احتمال انهيارها، أو انهيار واحد منها، وما يترتب على ذلك من آثار تدميرية على دولتي المصب، وقد قام فريق العمل

(١) مساعد عبد العاطي شنيوي: موقف القانون الدولي للأنهار الدولية من بناء السدود المائية "دراسة تطبيقية على سد النهضة الأثيوبي"، جامعة الدول العربية . الأمانة العامة . العدد ١٥١، ٢٠١٢، ص ص ٢٢٥-٢٢٦.

المصري المشكل من وزارة الموارد المائية والري وكلية الهندسة جامعة القاهرة بدراسة تأثير انهيار سد بوردر (الحدود) أصغر السدود الأثيوبية بسعة ١٤.٥ مليار متر مكعب وبارتفاع يبلغ ٩٠ متراً، وجد فريق العمل أن انهيار سد الحدود سيؤدى إلى تدمير سدى الروصيرص وسنار على النيل الأزرق في السودان، وغرق الخرطوم في موجة فيضان يصل ارتفاعها إلى تسعة أمتار، ويمتد أثر هذه الموجة التدميرية إلى الشمال صوب مصر، وبالتالي سوف تتضاعف هذه الآثار التدميرية في حالة انهيار أحد السدود الأكبر حجماً مثل سد مندايا أو النهضة، كما أشارت ذات الدراسة إلى أن إنشاء سد بيكو أبو الأثيوبي، والذي تبلغ سعته حوالي ٣٨ مليار متر مكعب، أي أقل من ٦٠% من سعة سد النهضة، وأن فترة ملءسد بيكو أبو تستغرق حوالي ١٠ سنوات، الأمر الذي سوف يتسبب في حدوث عجز مائي لدولتي المصب أثناء سنوات الملء مرة على الأقل كل ٥ سنوات، ويصل العجز المائي إلى ٦ مليار متر مكعب في السنة، وذلك في بالنسبة لمصر وحدها، ويحدث عجز مماثل في قصة السودان، وسوف تقل الكهرباء المولدة من السد العالي وخزان أسوان بحوالي ٥٠٠ ميجاوات سنوياً، كما أكدت دراسة أخرى قامت بها جامعة ديوك الأمريكية وتم نشرها في شهر نوفمبر ٢٠١٠ في دورية بحوث الموارد المائية التي يصدرها الاتحاد الجيوفيزيقي الأمريكي بشأن أثر سد مندايا الأثيوبي على دولتي المصب وانتهت بتأثير السد على إنتاج الكهرباء من السد العالي(١).

أما تأثير السد بالنسبة لإيراد المياه، فيبلغ الايراد الطبيعي عند أسوان من

(١) مساعد عبد العاطي شنيوي: موقف القانون الدولي للأنهار الدولية من بناء السدود المائية "دراسة تطبيقية على سد النهضة الأثيوبي"، جامعة الدول العربية . الأمانة العامة . العدد ١٥١، ٢٠١٢، ص ٢٢٦.

مصادره المختلفة ٨٤ مليار متر مكعب، ولو قسمنا هذا الايراد الى وحدات مائية كل منها ١٢ مليار متر مكعب لكان هذا الإيراد سبع وحدات موزعة على النحو التالي[١]:

بحر الجبل خلف منطقة السدود	١
نهر السوباط	١
النيل الأبيض	٢
النيل الأزرق	٢
نهر عطبرة	١
الجملة	٧

إن هذا السد من شأنه أن يمنح اثيوبيا مزيدا من السيطرة على تدفق النهر، ويتمثل القلق الأساسي من أن البحيرة الضخمة خلف الخزان ستحتاج من خمسة الى سبعة أعوام لكلي تمتلئ بالمياه، مما يخفض من كمية المياه التي تصل الي مصر بنسبة ١٢ . ٢٥% خلال هذه الفترة[٢]، كما يبلغ نصيب الفرد في مصر نحو ٦٢٥ مترا مكعبا، أما المتوسط العالمي فيصل الى ١٠٠٠ متر مكعب، ومن المتوقع أن يقل نصيب الفرد الى ٣٥٠ مترا مكعبا بحلول عام ٢٠٥٠، وبالتالي فهناك أزمة مائية تنذر بالخطر في المستقبل بالنسبة لمصر[٣].

كما أن انشاء سد النهضة سيؤثر على السياحة النيلية، وعلى مياه محطات

(١) سامر مخيمر وخالد حجازي: أزمة المياه في المنطقة العربية، عالم المعرفة . الكويت مايو ١٩٩٦، ص١٨.

(٢) سالي محمد فريد : الأمن المائي في دول الحوض النيل وتداعيات سد النهضة ، مجلة السودان، العدد السابع، ٢٠١٦، ص١٦٥.

(٣) سمر إبراهيم محمد: السياسة المصرية تجاه سد النهضة الأثيوبي، مجلة الاستقلال، العدد الرابع، يوليو ٢٠١٦، ص١١٧.

مياه الشرب، هذا بالإضافة الى تأثير انخفاض حصة مصر من المياه الجوفية في الوادي والدلتا، هذا بالإضافة الى تأثيره على المزارع لسمكية، ونوعية المياه في البحيرات الشمالية(١).

وبالنسبة لتقليل خصوبة الأراضي الزراعية لعدم وصول الطمي، ونقص المساحات المزروعة بالري الحوضي، وتغيير التركيبة البيئية في السودان نتيجة للتخزين في بحيرة سد النهضة، فقد السودان مع مصر لكمية المياه التي تعادل سعة التخزين الميت للسد، وفي حالة انهيار السد، فإن المياه المتدفقة سوف تغرق المدن السودانية، خاصة الخرطوم(٢).

إن التأثيرات السلبية على اثيوبيا من حيث التكلفة العالية المقدرة بحوالي ٤.٨ مليار دولار (أسعار عام ٢٠١١م)، وإغراق نحو نصف مليون فدان من الأراضي الزراعية بحوض النيل الأزرق، بالإضافة الى تهجير نحو ٣٠ ألف مواطن، وزيادة فرص حدوث زلازل نتيجة لوزن مياه التخزين، إغراق بعض مناطق التعدين للذهب، والحديد والنحاس(٣).

لسد النهضة آثار متوقعة إيجابية، وأخرى سلبية على الدولتين: فمن الأثار الإيجابية لهذا السد على أثيوبيا، توليد الطاقة الكهرومائية التي قد تصل إلى حوالي

(١) سمر إبراهيم محمد: السياسة المصرية تجاه سد النهضة الأثيوبي، مجلة الاستقلال، العدد الرابع، يوليو ٢٠١٦، ص١١٨.

(٢) سالي محمد فريد: الأمن المائي في دول الحوض النيل وتداعيات سد النهضة ، مجلة السودان، العدد السابع، ٢٠١٦، ص ص ١٦٥، ١٦٦.

(٣) سالي محمد فريد: الأمن المائي في دول الحوض النيل وتداعيات سد النهضة ، مجلة السودان، العدد السابع، ٢٠١٦، ص١٦٦.

٦٠٠٠ ميجاوات، وتخزين كمية

هائلة من المياه التي قد تصل إلى حوالي ٧٤ بليون متر مكعب، وقلة البخر نتيجة وجود بحيرة السد على ارتفاع نحو ٦١٠ الى ٦٥٠ مترا فوق سطح البحر، وزيادة الثروة السمكية في أثيوبيا، أما الآثار الايجابية لسد النهضة على مصر، فتتمثل بالتحكم في الفيضانات ، وتخزين معظم طمي النيل الأزرق في أثيوبيا، مما يطيل عمر السد العالي، ويزيد من سعة تخزينه، وتخفيف وزن المياه في بحيرة السد العالي مما يقلل من حدوث الزلازل(١).

أما الآثار السلبية لسد النهضة عل كل من أثيوبيا ومصر فهي كما يلي: بالنسبة لأثيوبيا، الإخلال بالتوازن البيئي عن طريق إغراق ما يقارب من ١٥٠إلى ٢٠٠ ألف فدان من الأراضي الصالحة للزراعة، تلك الأراضي المحدودة في حوض نهر النيل الأزرق، التي تقدر بحوالي ٣.١ مليون فدان، واغراق حوالي٣٠٠٠ ألف فدان من الغابات ومناطق تعدينية واعدة، كل ذلك سوف يكون تحت بحيرة السد، وتهجير حوالي ٣٠ ألف نسمة من مواطني منطقة بحيرة السد، وتراكم الطمي الشديد في بحيرة السد، والذي يتراوح من ٣٠٠ إلى ٤٢٠ ألف متر مكعب سنويا، مما يقصر في عمر سد النهضة، الذي يقدر ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ عام، وما يتبع ذلك من انخفاض كفاءة السد وتناقص إنتاج الطاقة، واحتمال تعرض السد للانهيار بسبب العوامل الجيولوجية، وقوة وسرعة اندفاع مياه النيل الأزرق، التي قد تصل في بعض الأشهر، كشهر أغسطس، إلى ما يزيد على نصف مليار متر مكعب من المياه يوميا،

(١) مدوس فلح سعد الرشيدي: النزاع الأثيوبي المصري حول اقتسام مياه النيل في اطار القانون الدولي المعاصر مع إشارة خاصة الى سد النهضة الاثيوبي، مجلة الحقوق . المجلد ٣٨ . العدد الثاني . جامعة الكويت، ٢٠١٤، ص٢٥.

وبارتفاع قد يزيد على ٢٠٠٠ متر وحوالي ٦٠٠ متر عند السد، فإذا حدث ذلك، فإن المياه سوف تجرف ما في وجهها من مدن وعلى رأسها الخرطوم، وكذلك زيادة فرص حدوث زلازل في منطقة السد بسبب وزن المياه الذي قد يصل الى ٧٤ مليار طن، بالإضافة الى وزن السد الصخري(١).

(١) مدوس فلح سعد الرشيدي: النزاع الأثيوبي المصري حول اقتسام مياه النيل في اطار القانون الدولي المعاصر مع إشارة خاصة الى سد النهضة الاثيوبي، مجلة الحقوق . المجلد ٣٨ . العدد الثاني . جامعة الكويت، ٢٠١٤، ص ص ٢٥،٢٦.

الخاتمة

إن إثيوبيا ظلت تماطل في مفاوضاتها مع مصر واضعة نفسها تحت سائر الضغوط الدولية، ولا تستجيب للحلول السلمية، خاصة بعد التوقيع علي اتفاقية المبادئ مارس ٢٠١٥، التي تنص علي عدم شروع أي طرف من الأطراف الثلاثة الي إجراءات تؤثر علي الطرفين، وقد مرت المفوضات بعدها بخمس سنوات لكن دون جدوي حقيقية، والتي تمثل في اقتناع مصر والسودان بان كل ما ترغب به اثيوبيا هو كسب مزيد من الوقت لملئ خزان سد النهضة، ومن ثم يصبح الامر واقعي امامهم.

كما إن اعتماد إثيوبيا على سياسة مائية منفردة، دون النظر لمواقف دول الحوض، وبناءها لسد النهضة الإثيوبي دون اخطار مسبق لمصر السودان، ودون انتظار موافقتهم هو انتهاك لاتفاقيات حوض النيل، والأعراف والقوانين الدولية الخاصة بتنظيم استغلال موارد الأنهار الدولية المشتركة، ولكن الاتفاقيات والقانوني الدولي يؤكد على حقوق مصر، كأحد دول حوض النيل في الحصول على حصة عادلة ومنصفة، والمحافظة على حقوقها التاريخية حتى أصبحت حصتها بمثابة عرف دولي بين هذه الدول، ولا يستطيع أحد أن يغير ذلك تحت أي مسمى كان.

وأخيرا

النتائج

وقد توصل الباحث من خلال دراسته الموسومة بالنظام القانوني لإقامة سد النهضة في ضوء قواعد القانون الدولي الى العديد من النتائج، أهمها:

١. إن الحل السياسي المبني على موازنة المصالح والاستثمار ، ومحاولة إيجاد صيغة تقاربية بين الأطراف الثلاثة، والتي تتمثل فى قواعد ملئ وتشغيل السد، والتوقيع بعدم حصول أي اضرار لمصر وللسودان من سد النهضة.

٢. إن مصر وبدون وجود سد النهضة بحاجة إلى زيادة مواردها المائية، ففقاً لتقديرات الأمم المتحدة فإن مصر مقبلة على فقر مائي مدقع بحلول عام ٢٠٢٥، وخاصة إذا استمرت حالة الجمود في مسار المفاوضات، وقيام إثيوبيا في عملية ملء سريع للخزان، مما قد يتسبب في نقص كبير في نصيب مصر من مياه النيل، وربما يؤثر على إنتاج الطاقة الكهربائية.

٣. إن الاعتبارات السياسية لها الغلبة على الاعتبارات القانونية، لذلك على مصر أن تتحرك في إطار سياسي سريع يحمى حقوق مصر المائية وفقاً لقواعد القانون الدولي، ويجب أن يشمل إلى جانب قواعد الملء والتشغيل السنوي، أحكام تقليل المخاطر والاضرار على الطرفين، والعمل معاً على إعادة الثقة، وإعمال مبدأ حسن النية بين الأطراف.

٤. من خلال تتبع مسار وتطور النزاع المائى بين دول حوض النيل لمعرفة الدوافع الحقيقية، لذلك يجب على مصر مطالبة دول حوض النيل بوضع استراتيجيات مائية تقوم على مبدا ادارة الصراع إذا لم يتم التوصل الى وفاق بين دول حوض النيل، ويجب وضع حدود سياسية للمصالح المشتركة العادلة لدول المنابع.

التوصيات

توصل الباحث من خلال دراسته الى العديد من التوصيات

١. يجب على الانسحاب من اتفاقية اعلان المباديء كرد فعل من الجانب المصرى على مماطلة اثيوبيا، والموقف الاثيوبي في التفلت من الاتفاقيات، ومخالفة حتى اعلان المباديء، وتغيير خطة العمل بالسد مما يسبب كارثة على دولتي المصب.

٢. القيام بعمل ملف شامل يركز على الصورة الفنية لسد النهضة، ويقدم لمجلس الامن، وأن تتم المناقشات بواسطة لجان فنية وليست دبلوماسية فقط.

٣. العمل على ايقاف ملء خزان السد المتسارع من الجانب الاثيوبي، حتى لا تحدث كارثة مفجعة، والتهديد بهدم السد قبل اكتمال الملء لخطورته.

٤. ضرورة تركيز الجانب المصرى على المخاطبة الرسمية للشركات المستثمرة بالمشروع بخطورة السد على الجانب المصري والسوداني.

ملخص البحث

مشروع سد النهضة له اهمية كبرى على الساحة السياسية بوجه الخصوص، حيث انه يمثل قضية حياة او موت بالنسبة للمصريين، لانه يتعلق بالمورد الاساسى، او الوحيد بالنسبة لمصدر المياه فى مصر، وبعد العرض السابق للدراسة بكافة جوانبها الفنية والقانونية والسياسية يمكن القول ان الموضوع ليس عصى على الحل ولكنه يحتاج مجهود مكثف على كافة الاصعدة سواء الدبلوماسية والتعاونية والقانونية والفنية وخلافه ، وضرورة تركيز الجانب المصرى على عمقها العربي عن طريق المطالبة باجتماع عاجل للجامعة العربية، وتقديم ما يفيد بالمخالفات، والخطورة من السد لأخذ موقف عربى جمعي شامل ،والمساهمة في اقامة مشروعات تنموية داخل دول حوض النيل والمسارعة لبذل ذلك.

الكلمات الدالة: سد النهضة الأثيوبى - دول حوض النيل – الأنهار الدولية

المراجع

القران كريم

١- سورة الانبياء .

٢- سورة النحل .

٣- سورة البقرة .

٤- سورة الكهف .

٥- سورة القمر.

المراجع العربية

١- **أحمد على سليمان: الماء والأمن القومي المصري، كتاب الجمهورية، نوفمبر ٢٠١٠.**

٢- **أحمد ابراهيم محمود: حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩.**

٣- **اشرف البارودي: دائرة العطش ، المجلد الأول، بدون تاريخ .**

٤- **أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري : تاج اللغة العربية وصحاح العربية، مراجعة محمد محمد تامر وأخرون، دار الحديث القاهرة، ٢٠٠٩.**

٥- **دلال بحري : أهمية القانون الدولي للأنهار الدولية في استقرار العلاقات المائية "دراسة حالة نهري دجلة والفرات" .**

٦- **رشدي سعيد : نهر النيل "نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل"، دار الهلال، بدون تاريخ .**

٧- سامر مخيمر وخالد حجازي : أزمة المياه في المنطقة العربية، عالم المعرفة . الكويت مايو ١٩٩٦،

٨- صبحي أحمد زهير العادلي : النهر الدولي ...المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ .

٩- عصام العطية : القانون الدولي العام ، الطبعة السادسة، بغداد ، بدون سنة نشر.

١٠- عبد الواحد محمد يوسف الفار: حقوق مصر التاريخية في مياه النيل، المؤتمر السنوي الثالث "المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين"، جامعة أسيوط، ١٩٩٨ .

١١- محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولي العام ، دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٦٣.

١٢- محمد فؤاد رشوان : تسوية النزاعات حول الانهار الافريقية، المكتب العربي للمعارف، بدون تاريخ.

١٠- مغاوري شحاتة دياب : نهر النيل بين التحديات والفرص، المكتبة الاكاديمية، ٢٠١٢ .

١١- مهيرة عماد السباعي: القضايا الافريقية من المنظور الاعلامي، العربي للنشر والتوزيع، بدون تاريخ

١٢- هشام حمزة عبد الحميد: دراسة لمفهوم النهر الدولي في القانون الدولي للمياه وتطبيقاته في اتفاقيات حوض النيل، الهيئة العامة للاستعلامات ، جامعة الشرق الأوسط . عمان . الأردن، ٢٠١١.

رسائل دكتوراه وماجستير :

١- دفع الله الغالي عبد الحي فضل: أثر اتفاقيات قسمة مياه النيل على الأمن القومي لدول الحوض"الودان ومصر نموذجا"، رسالة دكتوراة ـ جامعة النيليين ـ الخرطوم ـ السودان، ٢٠١٤ .

٢- سهيلة محمد على: دور المياه في العلاقات المصرية الأثيوبية ،رسالة ماجستير، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان، ٢٠١٦ .

٣- مساعد عبد العاطي شتيوي عبد العال : القواعد القانونية التي تحكم استخدامات الأنهار الدولية في غير الشئون الملاحية، رسالة دكتوراة ـ جامعة القاهرة ـ كلية الحقوق ـ ٢٠١٢ .

٤- محمد مصطفى محمد مصطفى: الاتفاقيات الدولية المنظمة لتوزيع مياه النيل، رسالة ماجستير ـ جامعة النيلين ـ الخرطوم .

٥- لهيب صبري ديوان الطائي: الأحكام الخاصة بالمجاري المائية الدولية المستخدمة لأغراض غير الملاحة، رسالة ماجستير .

المعاجم

١- معجم المعاني الجامع www.almaany.com .

المقالات

١- حيدر عبد المحسن شهد: بعض الجوانب القانونية لاتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، مجلة العلوم الإنسانية ـ جامعة بابل، العدد السابع، ٢٠١١ .

٢- حيدر يوسف : سد النهضة "اثيوبيا ـ السودان ـ مصر"، المجلة السودانية لدراسات الرأي العام، العدد ٥، مارس ٢٠١٦ .

٣- دلال بحري : أهمية القانون الدولي للأنهار الدولية في استقرار العلاقات المائية "دراسة حالة نهري دجلة والفرات"، المستقبل العربي ـ المجلد ٣٩ ـ العدد ٤٥٣، ٢٠١٦ .

٤- راوية توفيق : سد النهضة "هيمنة إثيوبية على مياه النيل"، الناشر المنتدى الإسلامي، العدد ٢٥، سبتمبر ٢٠١٥ .

٥- سالي محمد فريد : الأمن المائي في دول الحوض النيل وتداعيات سد النهضة ، مجلة السودان، العدد السابع، ٢٠١٦ .

٦- سمر إبراهيم محمد: السياسة المصرية تجاه سد النهضة الأثيوبي، مجلة الاستقلال، العدد الرابع، يوليو ٢٠١٦ .

٧- سمير فرج: استراتيجية مصر نحو دول حوض نهر النيل ، مقال منشور في أخبار اليوم بتاريخ ٢٩سبتمبر٢٠١٧.

٨- سوسن صبيح حمدان: تأثير سد النهضة على مستقبل الموارد المائية في مصر والسودان، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥١، ٢٠١٥ .

٩- عبدالوهاب عبدالكريم محمد المبارك: الاتفاقيات الدولية المائية و إشكالية سد الألفية، مجلة مركز البحوث والدراسات الإسلامية، جامعة القاهرة – كلية دار العلوم – مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العدد ٣٨، ابريل ٢٠١٣ .

١٠- – محمد عوض محمد: نهر النيل، منشور على الانترنت بواسطة بيت الجغرافيا.

١١- مدوس فلح سعد الرشيدي : النزاع الأثيوبي المصري حول اقتسام مياه النيل في اطار القانون الدولي المعاصر مع إشارة خاصة الى سد النهضة الاثيوبي، مجلة الحقوق . المجلد ٣٨ . العدد الثاني . جامعة الكويت، ٢٠١٤ .

١٢- –مساعد عبد العاطي شنيوي: موقف القانون الدولي للأنهار الدولية من بناء السدود المائية "دراسة تطبيقية على سد النهضة الأثيوبي"، جامعة الدول العربية . الأمانة العامة . العدد ١٥١، ٢٠١٢ .

١٣- – هشام حمزة عبد الحميد: دراسة لمفهوم النهر الدولي في القانون الدولي للمياه وتطبيقاته في اتفاقيات حوض النيل، الهيئة العامة للاستعلامات .

المراجع الأجنبية :

(1) Frezer Getachew Haile: UNRAVELLING THE GIFT OF THE NILE, A Degree of Doctor of Philosophy, Department of Geography, King's College London, July 2018,

(2) Philine Wehling: Wasserrechte am Nil, Springer, Deutschland, 2018 .

(3)Victor Prescott and Gillian D. Triggs: International Frontiers and Boundaries, Law, Politics and Geography, Publishers, Martinus Nijhoff Publishers and VSP, BOSTON, 2008 .

(4) Anik Bhaduri and Janos Bogardi: The Global Water System in the Anthropocene, Springer International Publishing, Switzerland, 2014 .

(5) Jenny R. Kehl: Water Security in the Middle East, Published by: Anthem Press. 2017.

(6) Abdelazim M. Negm: The Nile River, Springer International Publishing, 2017.

(7)Julian Rzoska: ON THE NATURE OF RIVERS with case stories of Nile, Zaire and Amazon, Springer, 1978

(8) Maarten Bos: The Present State of International Law and Other Essays, Springer Science+Business Media New York, 1973.

(9) Imtiaz Ahmed: South Asian Rivers "A Framework for Cooperation", University of Dhaka, Bangladesh, published By Springer International Publishing AG 2018.

المواقع الإلكترونية :

(1) http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/ETH/index.stm

(2) http://www.sis.gov.eg/section/141/1212?lang=ar